جمهورية مصر العربية

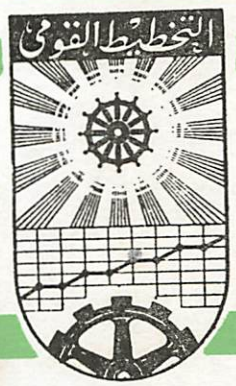

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٥٤٨)

دراسات الجدوى الفنيه والمالية والاقتصادية
" نحو منهجية متكاملة "

أ.د. صالح حسين مغيب

مايو ١٩٩٢

اعادة طبع
مايو ١٩٩٤

فهـــرس

= = = =

مقدمـــــــه			١
الفصل الأول	:	دراسات ماقبل الجدوى	٥
المبحث الأول	:	— دراسات فرص الاستثمار	٧
		— التعرف على فكرة المشروع	٩
		— تحديد فرص الاستثمار	١٥
المبحث الثانى	:	— دراسات مقومات قيام المشروع	٢١
الفصل الثانى	:	دراسات الجـــدوى	٣٦
المبحث الأول	:	الجدوى الأولية و الجدوى التفصيلية	٣٨
المبحث الثانى	:	دراسات الجدوى الفنيـــة	٤٣
المبحث الثالث	:	دراسات الجدوى المالية	٥٢
المبحث الرابع	:	دراسات الجدوى الاقتصادية	٦٧
الفصل الثالث	:	دراسات الجدوى والسياسات والمؤشرات الاقتصادية	٩٢
موجز و توصيـــــات			١٠٣

مقدمـــة

تعتمد درجة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية التى يحققها مجتمع من المجتمعات على عديد مـــن العوامل أهمها حجم و نوعية الموارد المتاحة لهذا المجتمع وقدرته على تخطيط و ادارة هذه الموارد و يصنف علم الاقتصاد هذه الموارد الى موارد طبيعية لا دخل للانسان — بصفة رئيسية — فى تكوينهـــا و موارد بشرية و هى المصدر الرئيسى للقوى العاملة و التكوينات الرأسمالية و التى تعبر عن المدخـــرات التى استطاع المجتمع تكوينها على مر السنيـــن ٠

و يستخدم المجتمع هذه الموارد فى انتاج السلع والخدمات و ذلك من خلال انشائه للمشروعـــات فالمشروع يمثل توليفة متناسقةمن الموارد فى ضوء النشاط المخطط القيام به و تقوم المشروعات بانتاج السلـــع و الخدمات ليتم طرحها فى السوق المحلى لاشباع احتياجات المواطنين أو تتجه الى التصدير ، و مـــع التطور الحضارى للإحتياجات و التعرف على المزايا النسبية للانتاج و اتساع رقعة التجارة الدولية لم يعـــد انتاج هذه المشروعات كاف و كان لابـد من الاتجاه للاستيراد ٠٠ و يؤثر حجم الصادرات و حجـــم الواردات على الموازين القومية للمعاملات الخارجية مثل يمزان التبادل التجارى و ميزان المدفوعات ٠

كما يعتمد المشروع فى تشغيله على حجم و نوعية القوى العاملة المتاحة للاقتصاد القومـــى كمـــا يعتمد الاقتصاد القومى فى اتاحة المزيد من فرص العمل لأبنائه على المشروعات التى يتم قيامها ٠٠ وبالتالـــى فان اجمالى ما تتيحه هذه المشروعات من فرص يمثل جانب الطلب بينما يمثل جانب العرض عدد العامليـــن القادرين على العمل والراغبين فيـــه ٠

و من خلال عملية الانتاج و تسويق المنتجات تتولد الدخول فيحصل العاملون على الأجور ويحصـل المنظمون و المساهمون على الأرباح و يحصل أصحاب القروض على الفوائد و يتم دفع الريع و تحصل الدولـــة على الضرائب و تعبر مجموعة هذه الدخول — بصفة رئيسية — عن الدخل القومى و كلما زاد عـد د المشروعات وزادت القيمة المضافة للمشروع زادت الدخول وزاد الدخل القومى و تمتع المجتمع بمستويات أفضـــل للمعيشـــة ٠

كما أن توطن المشروعات في موقع معين يؤدي الى نشأة مشروعات أخرى تمدها بمستلزمات الانتاج أو تستخدم منتجاتها أو تقدم الخدمات و الاحتياجات اللازمة للعاملين بها ويؤدى هذا الى زيادة الدخول في هذه المناطق أو زيادة الطلب على الموارد المتاحة بها أو تقليل هجرة السكان منها و بالتالى يمكن أن يتحقق نوع من التوازن الاقليمى بين مختلف أقاليم الدولة و أيضا نوع من اعادة توزيع الدخول بين سكان المناطق المختلفة .

و هكذا يمثل المشروع نواه للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى القومى اذا ما أحسن تخطيطها و اداراتها فانها تحقق للمجتمع مايصبو اليه من أهداف فى ضوء مايملكه من موارد فنتائج تنفيذ التنمية الاقتصادية لأهدافها هى محصلة لنتائج تنفيذ المشروعات لمخططاتها .

و من هنا فان التخطيط على مستوى المشروع لابد من اعطائة الأهمية اللازمة اذا ما أريد لأهداف التنمية الاقتصادية أن يتم تحقيقها .

و اذا كانت هذه دوافع اهتمام الاقتصاد القومى بدراسات الجدوى فان للمستثمر أيضا دوافعه للاهتمام بدراسات الجدوى و التى يمكن تلخيصها فى :

١ — التأكد من قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات و قدرة المشروع على تحقيق معدل عائد مناسب، فالمستثمر يسعى من خلال قراره الاستثمارى الى تحقيق أرباح و يتعرض فى سبيل ذلك لأنواع من المخاطر سوف يتحمل نتائجها و من هنا فان التعرف على مقدار و معدل العائد و نوعية المخاطر تصبح مطلب ضروريا بجانب التأكد من استرداده لما دفعه من أموال قبل اتخاذ القرار .

٢ — انه من خصائص القرارات الاستثمارية انها قرارات ترتبط بنتائج يمتد آثارها لفترات طويلة فمتى تم انشاء المشروع فان النتائج المالية المترتبة على هذا القرار سوف تستمر لعدة سنوات و خلال عمر المشروع حتى يتم اهلاكه أو أن تقوم الادارة بتصفية أو تحويلة لاستخدامات أخرى . على أنه ليس بالشئ السهل تغيير مجالات الاستثمار و استخداماته فالموارد التى تحبس فى هذا الاستثمار ليس من السهل اطلاقها الى استثمار آخر بسرعة و سهولة و انما قد يستغرق الأمر سنوات و قد يؤدى الى تحمل خسائر جسيمة اذا لم يكن قرار انشاء المشروع قد استعرض جميع جوانب الدراسة والتحليل .

٣ - أنه فور اتخاذ قرار الاستثمار فى المشروع فان ذلك يؤثر على مجموع المبالغ المتاحة للمستثمر و كذلك يؤثر على الطريقة التى يتم بها توزيع هذه الأموال فاستخدام جزء من هذه الموارد يقلل من رأس المال المتاح و يحدد الاستثمارات فى المشروعات الأخرى ، كما أنه يؤثر على امكانية الاستثمار فى المستقبل فحينا يكون الاستثمار كفء فانه يؤدى الى الحصول على أرباح و بالتالى زيادة الدخل و امكانية زيادة المعاد استثماره - فى المشروع أو فى مشروعات أخرى و ذلك عكس المشروعات التى تحقق خسائر .

٤ - ان جزء من استثمارات المشروع قد يمول عن طريق الاقتراض المصرفى أو اصدار سندات ، بسعر فائدة تمثل تكلفة لرأس المال و بالتالى لابد من قياس كفاءة هذه الاستثمارات للتأكد فى أن العائد الاستثمار قادر على خدمة هذا الغرض دون أن يتعرض المشروع لهزات مالية قد تعصف به .

ولهذه الاعتبارات يولى المستثمر اهتماما لدراسات الجدوى كما تلزمه بها الجهات المانحة للترخيص فى معظم الدول النامية و الدول المتقدمة .

و برغم الاعتبارات السابقة سواء على المستوى القومى أو مستوى المشروع فان المكتبة العربية تعانى من نقص فى الكتابات عن دراسات الجدوى و يرجع ذلك الى نقص المتخصصين المؤهلين فى هذا المجال كما أن بعض التطبيقات العملية لهذه الدراسات يشوبها الكثير من الاخطاء المنهجية نتيجة دخول كوادر غير مؤهله للقيام بها فالعمل فى هذا المجال يستدعى المعرفة الواسعة و المتعددة الجوانب فى الاقتصاد و المحاسبة و التكاليف و ادارة الأعمال و التخطيط و الاحصاء و الرياضة اضافة الى اسس و مبادىء دراسات الجدوى .

و نظرا لاهتمامى منذ منتصف الستينات بموضوع دراسات الجدوى فقد رأيت و مع تشعب جوانب هذه الدراسة و تعدد مراحلها أن يتم اعداد مجموعة من الدراسات تتناول كل منها أحد جوانب الموضوع من الناحية النظرية كما تعرض للتطبيقات المختلفة له مع التركيز على ما يناسب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية فى جمهورية مصر العربية . و قد رؤى أن تبدأ هذه المجموعة بدراسة منهجية يليها دراسة تفصيلية .

الدراسة المنهجية : و تسعى الى توضيح المراحل المختلفة لدراسة جدوى المشروع و المتغيرات الرئيسية لكل مرحلة منذ بداية المشروع كفكرة و حتى اتخاذ قرار الموافقة عليه من عدمه ، موضحه

مفهوم كل مرحلة و المكان الصحيح لها من الدراسة و متى تبدأ و متى تنتهى و ماهية المتغيرات الرئيسية الخاصة بها و الآثار المتبادلة بينها و بما يسمح باعطاء القارىء العادي و المتخصص صورة متكاملة تسمح له بالتركيز على الجوانب المختلفة و المتعددة للكثير من البيانات و المعلومات التى يجب أن تتم دراستها حتى يمكن اعداد التقرير النهائى لدراسات الجدوى .

الدراسات التفصيلية : يلى الدراسة المنهجية دراسات تفصيلية لكل مرحلة من مراحل دراسات الجدوى تتناول مفهوم كل مرحلة و نطاقها و النظريات المختلفة التى تتناولها متناولة هذه النظريات بالتمحيص و التحليل و موضحة للتطبيقات المتباينة لها و أنسب هذه التطبيقات لظروف ج.م.ع و تركز هذه الدراسات التفصيلية بصفة رئيسية على مرحلتى دراسات الجدوى المالية و دراسات الجدوى الاقتصادية .

و تتم الدراسة المنهجية — الحالية — فى فصول ثلاثة يركز الفصل الأول فيها على أهمية و نطاق دراسات ماقبل الجدوى و يناقش الفصل الثانى المراحل المختلفة لدراسات الجدوى و يتعرض فى الفصل الثالث للسياسات و المؤشرات الاقتصادية .

(و الله و لى التوفيق)

أ.د . صالح حسين مغيب

أستاذ دراسات الجدوى المالية و الاقتصادية
معهد التخطيط القومى

الفصـــل الأول

دراســات ماقبــل الجـــــــــدوى

لم نتناول معظم الكتابات فى موضوع تخطيط المشروعات ماهية و نطاق دراسات ماقبل الجـــــدوى بالشكل الملائم ، و اذا تناولتها بعض الكتابات فيتم ذلك بشكل موجز لا يوضح أهميتها ولا الحـــــدود الفاصلة بينها و بين دراسات الجـــــدوي .

و تقوم دراسات ماقبل الجدوى بدور هام فى مرحلة التخطيط لا نشاء المشروع و تمثل خطـــوا ت متلاحقة تقود كل منها الى الخطوة التالية بالنسبة للمشروعات الناجحة أو تقف عند حدود معينة بالنسبـــــة للمشروعات الأخـــــرى .

و تهدف دراسات ماقبل الجدوى الى الاجابة على سؤاليـــــن :

السؤال الأول : هل هناك فرصة استثمارية تستحق الدراسة ؟ و تبدأ الاجابـــــــة على هذا السؤال بالتعرف على المصادر المختلفة لفكرة المشروع و كيف يمكن صياغة هذه الفكرة بالشكل الملائم لاهتمامات المستثمرين ثم ماهية الاختبارات التى يجب أن تمر بها هذه الفكرة حتى يمكن القول أننا أمـــــام فرصة استثمارية تستحق أن تتابع بالنسبة لها الدراسات ، سيكون ذلك محور مناقشتنا فى المبحـــــــــث الأول فى هذا الفصـــــل .

أما السؤال الثاني : فيركز على ماهية الدراسات التى يجب أن تتم على هذه الفرصة للتأكـــد من امكانية تنفيذها،فليس من المقبول منطقيا أن تبدأ دراسات الجدوى و تصل الى قرار ثم نفاجأ بـــــأن المشروع يصعب تنفيذه لعدم توافر بعض مقومات هذا التنفيذ ..

و سنتولـــى مناقشة ماهية الدراسات اللازمة للتأكد من توافر او امكانية توفير مقومات قيام المشـــرو ع فى المبحث الثانى من هذه الدراســـــة .

و بذلك فان دراسات ماقبل الجدوى هى دراسات تمهيدية تؤدى الى مجموعة قرارات جزيئة تقـــود الى نتيجة معينة بالنسبة لكل متغير من المتغيرات الرئيسية للمشروع ومن مجموع هذه القرارات تصل الـــى قرار رئيسى هل يدخل المشروع المقترح الى مرحلة دراسات الجدوى أم يقف عند هذا الحد .

المبحث الأول

دراسات فرص الاستثمار

ان التساؤل الأول الذي يواجه المستثمرين كما يواجه جهات التخطيط عند اعدادها لبرامج و خطط التنمية هو ماذا يمكن أن ينتج و بمعنى آخر ماهى فرص الاستثمار المتاحة و كيف يمكن التعرف عليها ؟ وفى رأيى أن محاولة الاجابة على هذا التساؤل أصبحت موضع اهتمام الاقتصاديين على المستوى العالمى ، وعلى صعيد الفكر النظرى و التطبيقى للاعتبارات التالية :

— ان التعرف على فرص الاستثمار و تحديدها سوف يضع برامج التنمية أمام بدائل متعددة يمكن المفاضلة بينها ، ووضع أولويات لاختيار المشروعات التى يمكن أن تحقق أكبر مساهمة ممكنة لأهداف التنمية ، مع ايجاد توازن بين الأنشطة المختلفة داخل الاقتصاد القومى .

— تشجيع المستثمرين على الاقبال على الاستثمار فلا شك أن الكثير منهم قد تكون لديه الرغبة و الامكانيات المالية ، لكنه يخشى أن تتعثر قدماه فى مجال ليس لديه الخبره أو الالمام به ، و لذا يفضل الاتجاه الى الأنشطة التقليدية الأخرى .

ووجود دراسات منشورة عن فرص الاستثمار فى المشروعات يمثل عاملا رئيسيا لجذب اهتمام هؤلاء المستثمرين و تشجيعهم على دخول ميدان الانتاج. و قد أصبح هذا المجال من الدراسات علما تحكمه مبادىء و أسس تبدأ بالتعرف على فكرة المشروع ، و تنتهى بالوصول بها الى فرصة استثمار .

و يمر تحديد فرص الاستثمار بمرحلتين :

المرحلة الأولى : هى التعرف على فكرة المشروع .

المرحلة الثانية : هى التعرف على امكانية تنفيذ هذه الفكرة — تحديد فرصة الاستثمار .

التعـــرف علـــى فكـــرة المشـــروع

يمكن التعرف على فكرة المشروع نتيجة عامل أو أكثر من العوامل الاتيـــــة : -

أولا : وجود اختناقات أو عدم توازن بين العرض والطلب على احدى السلع أو الخدمات الاستهلاكية :

فاذا كانت السلعة المعنية يتم انتاجها محليا و كان الطلب عليها أكبر من العرض منها ، فـــان ذلك معناه أن هناك " طلب غير مشبع " أو يتم اشباعه من مصادر خارجية ، و قد يسترعى الانتباه الى ذلك ملاحظة الأحوال العامة للسوق أو الاطلاع على الموازين السلعية للانتاج و الاستهلاك . كذلك فقـــد تهدف الدولة الى رفع مستوى الرفاهية للافراد من خلال وضع معدلات مستهدفة لاستهلاكهم من سلعـــــة معينة ، و لكن الطاقات الانتاجية القائمة محليا لا تكفى لتحقيق هذه المعدلات ، و يعنى ذلـــــك أن هناك امكانية لانشاء مشروعات جديدة لزيادة الانتاج من هذه السلعة لمواجهة الطلب الحالى ، أو الزيادة فى اتجاهات الطلب فى المستقبـــل .

ثانيا : تفاوت احتياجات و رغبات ودخـول المستهلكيـــن :

فقد تؤدى دراسة احتياجات و رغبات و دخول المستهلكين الى التفكير فى انتاج تشكيلات جديـــــدة من منتج ما ، أواضافة أصناف أخرى الى الأصناف التى يتم انتاجها فمثلا نجد أن تفاوت احتيـاجـــــا ت ورغبات المستهلكين قد دفع بمصانع الثلاجات أو التلفيزيونات الى اضافة وحدات أو مشروعات جديدة تنتج تشكيلات مختلفة منها مثل تليفزيون ٢٧ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ٢٠ ، ١٧ بوصة أو ثلاجات ١٦ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٠ ، ٨ قدم و ذلك وفقا لاختلاف حجم الأسر و عاداتها و مكان الاستخدام و طبيعته . كذلك الأمر فان تفاوت دخول المستهلكين قد يؤدى الى اضافة تشكيلات مختلفة بأسعار مختلفة تناسب تفاوت مستويات الدخل مثل مصانع النسيج التى تنتج أقمشة أسعارها تتناسب مع دخول المستهلكين ، و كماهو الحـــــا ل أيضا بالنسبة لكثير من المنتجات فى الآونة الحاليـــــــة .

ثالثا : وجود اختناقات فى توازن الجهاز الانتاجى أو الخدمات الانتاجية :

من المعروف أنه لاتوجد فى معظم الحالات صناعة يمكن أن تكفى نفسها ذاتيا ، اذ تقوم معظم الصناعات على استخدام مواد و مستلزمات ، يتم الحصول عليها كليا او جزئيا من خارج نطاق هذه الصناعة لتجرى عليها عمليات أو ماحل صناعية اخرى لتحويلها الى منتجات تامة الصنع . و هكذا تعتمد الصناعات بعضها على بعض فيما يطلق عليه " علاقات التشابك الصناعى " كما تعتمد على القطاعات الاقتصادية الأخرى فيما يطلق عليه " علاقات التشابك القطاعى " .

وقد يلاحظ وجود اختناق انتاجى فى احدى هذه العلاقات ، كان يكون حجم الانتاج فى احدى المراحل غير كاف للتشغيل الاقتصادى للوحدات الانتاجية الى تعتمد عليه سواء القائمة أو التى يخطط لانشائها ، أو أن تكون الخدمات اللازمة للانتاج أو توزيع المنتجات و تسويقها غير متاحة بالقدر اللازم، و يوحى هذا بفكرة انشاء مشروع لمعالجة هذا الخلل أو التخفيف من حدته .

رابعا : مسموحات الموارد أو المناطق :

عادة ما تهتم جهات التخطيط أو البحث العلمى باجراء المسموحات الجيولوجية للتعرف على الموارد المتاحة من ثروات طبيعية ومعدنية .

وقد يترتب على نتائج هذه المسموحات التفكير فى انشاء مشروعات لاستغلال الموارد التى تم اكتشافها أو تلك التى اتضح انها غير مستغلة الاستغلال الأمثل . و كما تتم هذه المسموحات الجيولوجية قد تتم أيضا مسموحات اجتماعية اقتصادية لأقاليم أو مناطق معينة داخل الدولة . و قد تسفر نتائجها عن وجود انخفاض فى متوسطات دخول الأفراد هذه الأقاليم أو المناطق عن المتوسط السائد على المستوى القومى أو وجود تفاوت اجتماعى بينها مما يدفع الى التفكير فى انشاء بعض المشروعات فى هذه المناطق للنهوض بمستواها الاقتصادى و الاجتماعى .

خامسا : الاحلال محل واردات :

و يقصد بذلك التفكير فى انشاء مشروع تحل منتجاته محل منتجات يتم استيرادها وقد تأتى فكرة ذلك من تحليل الواردات التى يتم استيرادها و التطور السنوى لها حجما و نوعا و مستلزمات الانتاج الخاصة بها و يتبنى رجال الأعمال هذا الاتجاه لما يحققه لهم من ميزة نسبية تتمثل فى سوق قائمة و متاحة ، كما قد تتبناه الدولة نتيجة لما يحققه من آثار على الميزان التجارى و ميزان المدفوعات فى المستقبل أو لرغبتها فى توسيع و تدعيم قاعدة الانتاج ، بجانب مايمكن أن يرتبه هذا من آثار على استخدام الخامات المتاحة محليا .

سادسا : تحليل الصادرات و الأسواق الخارجية :

يترتب على دراسة و تحليل الصادرات الى الأسواق الخارجية ، أو دراسة و تحليل هذه الأسواق التعرف على أفكار لمشروعات يمكن أن يتم انشاؤها محليا لتتجه منتجاتها الى أسواق خارجية و تأتى هذه الافكار نتيجة : -

- تمتع الدولة بميزة نسبية فى انتاج معين ينافس المنتجات العالمية المماثلة بكفاءة اما نتيجة عامل الجودة أو عامل السعر أو هما معا و بالتالى يمكن التوسع فى تصدير منتجاته .
- التعرف على المواد أو المنتجات التى يتم تصديرهافى صورتها الأولية أو نصف المصنعة و التى يمكن أن ترتفع قيمتها فى السوق العالمى لو أجريت عليها مراحل صناعية لاحقة ، بما يسمح بزيادة القيمة المضافة لها و تدعيم القاعدة الصناعية . ولعل هذا وراء فرص صناعية البتروكيماويات التى تشمل معظم الدول البترولية حاليا .

سابعا : دراسة و تحليل مشاكل التنمية : -

فمن خلال التعرف على مشاكل و معوقات التنمية فى مرحلة من مراحلها يمكن تحليل هذه

المشكلات و تحديد مسببات وجودها و تقديم التوصيات و الاقتراحات اللازمة للتغلب عليها • وقد يكون من بين هذه التوصيات مثلا انشاء مصنع لانتاج بعض قطع الغيار أو مستلزمات الانتاج أو المنتجات الوسيطة التى يمثل الحصول عليها أو توفيرها فى الوقت المناسب مشكله لبعض القطاعات الانتاجية ، و قد تتداخل بعض هذه العوامل مع بعضها بما يسمح بتكوين فكرة المشروع كما قد يكون أحدهما مصدرا لعديد من الأفكار •

ثامنا : محاكاة أو تطوير انتاج يتم فى دولة أخرى :

فمشاهدة سلعة أو استخدامها أو الحصول على احدى الخدمات فى بلد ما قد تدعو أحد رجال الأعمال أو المخططين الى التفكير فى انتاجها محليا • و معظم دول العالم مدينة فى تطورها لهذا النوع من التفكير بل وصل الأمر ببعض الدول ليس الى الاقتصار على التقليد و المحاكاه و لكن الى تطوير هذه المنتجات و تصديرها الى الخارج بمستوى جودة أعلى و بسعر أقل و المثال الواضح على ذلك اليابان •

تاسعا : دراسة تحليلية للصناعات الرئيسية القائمة :

و يطلق عليها عادة " المسح الصناعى " و يهدف الى تحليل الصناعات القائمة بهدف العمل على رفع كفاءتها الانتاجية و تحقيقها لأهدافها بجانب التعرف على فرص استثمار جديدة و التى تأتى عادة من تحليل :

- علاقات الانتاج الحالى بالطاقة الانتاجية المصممة لكل صناعة و لكل مشروع •
- علاقات الانتاج الحالى بالاستهلاك و الطلب •
- علاقات التكامل الفنى أو الصناعى بالمشروعات الأخرى •
- مقارنة الأسلوب الفنى المستخدم و طرق الانتاج بالطرق المستخدمة فى المشروعات المماثلة بالخارج •

عاشرا : الاختراعات و نتائج البحث العلمـــى :

تنشىء الدول و كذلك الشركات الكبيرة الكثير من معاهد و مراكز و معامل البحوث و توليها رعاياتهـا و اهتمامها و يسفر العمل بهذه المعاهد و المراكز عن نتائج متعددة اضافة الى الاختراعات و الابتكارات الـــــتى يتقدم بها العاملون فى المجال التطبيقي وقد يدفع الاطلاع على هذه النتائج أحد رجال الأعمال الى التفكيـــــر فى تبنى أحداها ، و انشاء مشروع تقوم فكرته الأساسية على ايجاد و خلق الطلب على منتجات هـــــــذا الاختراع • و لعل التطور الحضارى القائم مدين لهذا المدخل بأكثر مما هو مدين للعوامل الأخرى •

و يلى التعرف على فكرة المشروع من المصادر السابقة ، تقديم هذه الفكرة بالشكل الذى يدفـــــع المستثمرين للاهتمام بها ، و نعنى بذلك صياغة الفكرة ووضعها ضمن مجموعة من المؤشرات و البيانـــــــات العامة اللازمة و الكافية لجذب المستثمرين اليها و دفعهم للتفكير فيها •

و يعتمد محيط البيانات و المؤشرات الخاصة بفكرة المشروع على مصدر التعرف على هذه الفكـــــــرة فاذا كانت مثلا نتيجة تحليل الواردات فانه يجب توضيح : —

- حجم و تشكيلة المنتج المستورد •
- تطور كمية الاستيراد منه خلال الفترة السابقة •
- حجم الطلب المحلى و تطوره خلال نفس الفترة •
- علاقات الانتاج الحالى بالاستهلاك •
- السياسة العامة للدولة فى هذا المجال •

و بصفة عامة يجب أن توضع الفكرة فى وسط هذا المحيط من البيانات و المعلومات فى أقل وقـــــت و بأقل تكلفة اذ أن الهدف ليس مساعدة المستثمر على اتخاذ قرار و انما هو جذب اهتمامه بهذه الفكرة •

تحديد فرص الاستثمار

لايمكن النظر الى الفكرة على انها فرصة استثمارية الا بعد التعرف على صلاحية هذه الفكـــــرة للتنفيذ و معنى ذلك أنه حتى يمكن اعتبار فكرة ما فرصة استثمارية يجب أن تمر من خلال عدة اختبـــارات أهمهـــا : -

أ - مدى ملائمة الفكرة لأولويات التنمية فى المرحلة الحاليـــة .

ب - دراسة العناصر الحاكمة فى تنفيذ هذه الفكرة .

حـ - المفاضلة بين الانتاج و الاستيراد .

و عرض هذه الاختبارات بالترتيب السابق لايعنى اعطاء انطباع بأولوياتها ، و انما يتوقـــف ذلك على طبيعة و نوع و ظروف المشروع المقترح : -

أ - ملاءمة الفكرة لأولويات التنميـــة :

فمن المعروف أن سياسات التنمية فى أى مجتمع تتضمن تحديد نشاطات اقتصادية و اجتماعيـــة تعطى لها أولويات فى مجال التنفيذ ... و أن ذلك يختلف من مجتمع لآخر وفقا لمرحلة التنمية التى يمـــر بها و حجم موارده و نوعيتها و احتياجات المجتمع و متطلباته فى المرحلة الحالية و أهدافه للمستقبل ... كما تختلف هذه الأولويات أيضا باختلاف عاداته و تقاليده و رغبات المستهلكين و أذواقهم و من هنا فان وجود فكرة لمشروع ما يجاوز الأولويات .. أو يصطدم بالظروف الاجتماعية و يصعب تطويعه وفقا لها قد تسقط هـــذه الفكرة من الاعتبار فى هذا المجتمع برغم صلاحيتها للتنفيذ فى مجتمع آخر .

ب - دراسة العناصر الحاكمة فى تنفيذ الفكرة :

فحتى يمكن اعتبار فكرة ما فرصة استثمارية لابد من دراسة العناصر الحاكمة فى تنفيذ هذه الفكـــرة و عندما تكون نتيجة اختبار أو تحليل هذه العناصر ايجابية فان هذا يسمح بمرور الفكرة الى مراحل تاليـــة من الدراسات . أما عندما تكون النتيجة سلبية فان هذا يوفر مزيدا من التكلفة والجهد و ينهى الفكـــــرة فى مهدها .

و يتوقف تحديد هذه العناصر الحاكمة على طبيعة الفكرة المقترحة و الظروف الفنية و الاقتصادية المحيطة بها ، و قد يقتصرنطاق هذه العناصر الجاكمة على عنصر واحد يمثل الركيزة الأساسية لصلاحية هذه الفكرة و قد يمتد ليشمل عددا من العناصر و لتوضيح ذلك نأخذ عدة أمثلة : -

- توافر المواد الخام الرئيسية :

عندما يكون توافر المواد الخام الرئيسية هو أحد العناصر الأساسية فى التفكير فى انشاء المشروع ، فان دراسة تحليلية لهذه المواد لتقدير المتاح منها حاليا و اتجاهاته فى المستقبل • و كذلك الاستخدامات البديله أو المنافسة و اتجاهاتها تمثل عنصرا أساسيا فى الحكم على صلاحية الفكرة كما هو الحال بالنسبة لصناعة البتروكيماويات اذ تعتمد على دراسة احتياطيات الغاز الطبيعى و المفاضلة بين استخداماتالبديلة فى مشروعات تسييل الغاز أو تصنيع البتروكيماويات،و فى بعض الحالات قد لا يكفى التأكد من توافر الموادالخام و بكميات كافية و انما يلزم توافرها بشكل معين أو بجودة معينة فمثلا عند التفكير فى انشاء مصنع لتكوير الحديد نتيجة توافر خام الحديد فان دراسة معملية على هذا الخا م و نسبة وجوده فى تراب الحديد والشكل الذى يوجد عليه و تكلفة زيادة نسبة التركيز قد يحدد مسار الفكرة نفسها أو يعدل من اتجاهها •

- السوق المتوقعة و الطلب على السلعة :

واذا كان مصدر هذه الفكرة هو وجود سوق متاحة أو غير مشبعه يكون العنصر الحاكم فى الحكم على صلاحية الفكرة هو التأكد من وجود الطلب على هذه السلعة فى السوق حاليا أو أنه يمكن ايجاد هذا الطلب فى المستقبل • و يستدعى هذا تحليل للطلب المحلى للتعرف على حجمه و اتجاه المتغيرات المؤثرة فيه فى المستقبل • كما قد يتدعى دراسة و تحليلا للأسواق الخارجية اذا ما كانت فكرة المنتج أن يتجه كليا أو جزئيا للتصدير •

- المعرفـــة الفنيـــة :

فى بعض الحالات نجد أن أساليب و طرق الانتاج الملائمة لتنفيذ الفكرة من النوع التقليـــــدى ذات المعرفة الفنية المتاحة الاستخدام ، كما هو الحال فى بعض صناعات النسيج و الحديد و الصلـب . و لكن فى حالات أخرى يمثل الحصول على حق المعرفة الفنية أو التصريح بالانتاج عنصرا حاكما لابد مـــن اختباره ، كما فى صناعة الزجاج الاسفنجى و صناعة العطريات و يستدعى ذلك التعرف على الجوانـــب المختلفة للأساليب الفنية البديلة للانتاج و امكانية التصريح بها و تكلفة الحصول عليها .

ونود أن نوضح ، أن العناصر التى تناولناها هنا هى على سبيل المثال ، و ان نطاق هـــذه التحليلات يختلف من فكرة لاخرى و يعتمد على طبيعة الفكرة نفسها و العناصر الحاكمة لها .

كذلك فان نطاق التفصيل فى هذه الدراسة يعتمد على تكلفة القيام بها و ان كان يفضل عـــادة - فى هذه المرحلة - ان تتم هذه التحليلات اعتمادا على البيانات المنشورة ، أو التى يمكن الحصول عليها من الجهات المختصة أو من الاطلاع على بيانات مشروعات مماثلـــة .

على انه فى بعض الحالات وقبـــد يتضح انه لايمكن اعتبار هذه الفكرة فرصة استثمارية مالـــم يتم فحص أحد عناصر الفكرة فحصا تفصيليا او عندما تكون تكاليف اعداد دراسات الجدوى تكاليف مرتفعـــة ، فانه يفضل أن نعطى للعنصر الحاكم فى تنفيذ الفكرة أهمية فى التحليـــل .

حـ - الانتـــاج او الاستيراد

مع تزايد العلاقات التجارية بين المجتمعات و التكتلات الاقتصادية فانه لا يوجد حاليا مجتمـــع متحضر يستطيع أن يكفى نفسه ذاتيا ، و لكنه يعتمد على الدول الأخرى فى الحصول على بعض احتياجاتـه من السلع والخدمات ، كما انه ينتج من السلع والخدمات ما يتمتع فيه بمزايا نسبية للانتاج مع الاخذ فـــى الاعتبار امكانية التصدير للخارج .

و من هنا ... فان وجود فكرة استثمار معين ، و التعرف على صلاحيتها لا يعنى بالضرورة اعتبارها فرصة استثمار مالم تدرس آثارها المالية و الاقتصادية . و يتم ذلك بالاعتماد على بيانات المشروعات المماثلة محليا أو الدول المجاورة و أحيانا فى الدول الأخرى ، مع اخضاعها لنوع من تحليلات الحساسية لتعكس المزايا النسبية التى يمكن أن يتمتع بها المستثمر دون غيره . و كذلك التكاليف الاضافية الممكن أن يتحملها من حيث تكلفة المواد أو العمل أو النقل ... و خلافه فاذا كان الانتاج سيتم بتكلفة مالية مساوية أو أقل من التكلفة البديلة للاستيراد ، فان الدراسات تشير هنا الى وجود " فرصة استثمارية " أو بمعنى آخر فرصة انتاج .

و لنا أن نتساءل ... هل كل المشروعات التى يمكن أن تنتج بمتوسط تكلفة أعلى من الاستيراد سوف يتوقف انشاؤها ؟ .

ان الاجابة على هذا التساؤل ذات شقين :

الشق الأول : يتعلق بالناحية المالية

اذ أن انشاء مشروعات تنتج بتكلفة مالية أعلى من تكلفة الاستيراد تمثل تضحية مالية يتحملها المستهلكون حيث يكون فى الامكان الحصول على المنتجات المماثلة بتكلفة مالية أقل عن طريق الاستيراد ، و انه باتخاذ قرار الانتاج انما يتم تحمل عبء مالى يمثل الفرق بين تكلفة الانتاج و تكلفة الاستيراد .

الشق الثانى : يمثل الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للمشروع

فاذا كانت العوائد الاقتصادية و الاجتماعية للمشروع تفوق فى ايجابياتها التضحية المالية المتوقعة ، فانه من المعروف فى هذه الحالة ان الدولة يمكن ان تستخدم أدواتها و مؤشراتها المالية والاقتصادية لتعويض المستثمرين و دعمهم من خلال الحماية الجمركية و الاعفاء الضريبى ، الدعم المالى ، الاعانات بحيث يمكن للمستثمر أن يحصل على عائد مالى ... وعادة مايتم اتخاذ هذا القرار من خلال القنوات الرئيسية للتخطيط .

و نود أن نشير في النهاية .. الى أن الهدف من هذه التحليلات ليس اجراء دراسات تفصيلية تمكن من اتخاذ قرار ، و انما دراسات مبدئية للتعرف على المقترحات و الأفكار الاستثمارية و ملاءمتها للتنفيذ و بحيث نضع أمام الجهات المسئولة عن التخطيط و كذلك رجال الأعمال و المستثمرين صورة متكاملة عن فرص الاستثمار المتاحة . و ان يتم عرض كل فرصة من هذه الفرص في ضوء قدر من البيانات و المعلومات العامة و اللازمة لاثارة اهتمام المستثمرين بها و اقناعهم بامكانية تنفيذها .

و بعد هذا العرض هل نأمل أن يصدر و يتاح كتيب يمثل " دليل لفرص الاستثمار في مصر " بحيث يأخذ بيد كل من يريد الاتجاه الى هذا الميدان و يرشد خطواته على هذا الطريق ؟ .

المبحث الثاني

دراسات مقومات قيام المشروع

بعد التعرف على فرصة الاستثمار تتم مجموعة من الدراسات يمكن أن نطلق عليها الدراسات الخاصة بمقومات قيام المشروع و بمعنى آخر امكانيات تنفيذ المشروع و تهدف هذه الدراسات الى : -

- دراسة كل متغير من المتغيرات الرئيسية المؤثرة فى قيام المشروع بشكل تفصيلى و بما يمكن من اتخاذ قرار جزئى بشأنه .
- فى ضوء الدراسات و القرارات الجزئية السابقة هل يمكن تنفيذ المشروع اذا ما تمت الموافقة عليه و بمعنى آخر هل تتوافر أو يمكن أن تتوافر مقومات قيام المشروع .
- اعداد البيانات من واقع الدراسات الفرعية - و التى تصلح أساسا للبدء فى اجراء دراسات الجدوى .

و نود أن نوضح هنا : -

- أن هدفنا من تناول هذه الدراسات هو التأكيد على منهجية متكاملة لدراسات ماقبل الجدوى فى ج.م.ع أما تفاصيل هذه الدراسات فكل منها يصلح فى حد ذاته لأن يكون موضوعا لأكثر من بحث كما أن هناك العديد من الكتب والمراجع التى تتناول تفصيلاته بالدراسة .
- ان ترتيب هذه الدراسات من حيث أهميتها قد يكون من السهل نظريا ، أما من الناحية التطبيقية فان اعداد و تحليل هذه البيانات يتداخل بعضها مع البعض الآخر و يؤثر و يتأثر كل منها بالآخر .
- ان اهتماما كبيرا لابد من أن يوجه لدراسة هذه المتغيرات لاعتبارين يتعلق الأول بضرورة تخفيف عبء اعداد البيانات فى مرحلة دراسات الجدوى و يمكن فريق دراسات الجدوى من صياغتها وتبويبها بالشكل المطلوب . و يتعلق الاعتبار الثانى بأساليب دراسات الجدوى حيث لاتعدو فى معظمها - أن تكون تطبيقا لنماذج رياضية أو حسابية تتوقف نتائجها على مدى صحة و دقة البيانات التى تستخدم كمعطيات لها .

و بصفة عامة فان أهم هذه الدراسات هـــــى :

١ — نوع الانتاج و تشكيله المنتـــــــج :

أولى الخطوات فى الدراسات السابقة على دراسة الجدوى هى ماذا ننتج ؟ اذا كانت دراسات فـــــرص الاستثمار قد تناولت هذه الاجابة بصفة عامة فان هذه المرحلة لابد أن تشمل تحديدا دقيقا لنوع الانتـــــاج و يستدعى ذلك التعرف على البدائل الممكن انتاجها من نفس السلعة أو الخدمة ، و المنتجين الحاليين لها و المركز التنافسى المطلوب فى الأداء أو الاشباع و أذواق و رغبات المستهلكين ... و تنتهى هذه الدراســة باعداد قائمة توضح نوع المنتج المقترح انتاجه و مواصفاته و درجة جودته و التركيب الكيمائى أو المادى لـــــــه و تشكيله الانتاج و المواد أو الأجزاء المكونة له و نسبة كل منها الى وحدة المنتج .

٢ — تقدير الطلب المتوقـــع :

ان الانتاج ليس هدفا فى حد ذاته و انما يتم الانتاج ليتجه الى منافذ توزيعه بناء على احتياجـــات و رغبات المستهلكين و قوتهم الشرائية ... و من هنا لابد من التعرف على حجم السوق المخطط أن يتجـه اليه هذا الانتاج و حجم الطلب غير المشبع فى هذا السوق أو الطلب الممكن تنميته ... و يستدعى ذلك : —

- دراسة التطور التاريخى للاستهلاك السنوى من المنتجات المماثلة فى السوق المحلى و ذلك لفـــترة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات .
- دراسة تحليلية و تحليل للعوامل الاقتصاديـــة و الاجتماعيـــة المؤثرة فى هذا الطلـــب و اعداد سلسلة زمنية لهذه العوامل عن نفس الفترة المشار اليها .
- الربط بين حجم الطلب و العوامل المؤثرة فيه و السابق تحديدها .
- توقع اتجاهات هذه العوامل الاقتصادية و الاجتماعية خلال الفترة القادمة .
- التنبوء بالطلب فى المستقبل و يفضل أن يتم ذلك باستخدام أكثر من طريقة للتقدير و بذلك يـــتم تقدير هذا الطلب فى شكل حجم يتراوح بين رقمين احدهما الحد الأدنى لهذا الطلب و يمثل الآخـــر الحد الاقصى له و ما بينهمـــا نطلق عليه " نطاق الطلب " .

- دراسة تحليلية للمصادر المحلية التى تقوم باشباع هذا الطلب و طاقاتها الانتاجية الحالية وتطـــور انتاجها خلال الفترة السابقة و توقعاته فى المستقبل و كذلك الطاقات المخطط أن تدخل ســـوق الانتاج و انجاحاتها و تقديرات لانتاجها المتوقع ٠
- تحديد فجوة الطلب و التى تتمثل فى الفرق بين تقديرات الطلب و تقديرات العرض ٠

على أنه اذا ما كان الانتاج يتم لأول مره داخل الدولة و بحيث لا تتوفر أيضا بيانات دقيقة عـــن السوق المحتملة أو المتوقعة فان ذلك يستدعى نوعا من دراسات التحليل الدولى المقارن ٠ كما أن الأمـــر يستدعى دراسة و تحليلا للأسواق الخارجية اذا ما كان المنتج سيتجه كليا أو جزئيا للتصدير ٠

و تؤدى هذه الدراسة الى الاجابة على تساؤل هل هناك مكان للمنتج الجديد على ساحة الســـوق داخليا و خارجيا ، و اذا كانت الاجابة بلا فهل هناك مزايا معينة سوف يركز عليها المشروع لمنافســـة المنتجين الحاليين فى أسواق مستقرة لهـــم ٠

٣ - دراسة الأسعار و تحليل اتجاهاتهـا :

يعتمد تقدير الايرادات السنوية للنشاط الرئيسى لأى مشروع على الحجم المتوقع للمبيعـــات و الأسعار المتوقع أن يتم البيع بها و يتأثر حجم المبيعات المتوقع بعدد من العوامل أهمها السعر فـــى معظم الحالات ٠٠٠ و من هنا فان الأسعار تلعب دورا مزدوجا و رئيسيا فى تقدير الايرادات السنوية ٠٠ ويثار هنا سؤاليـــن :

يتعلق الأول بسياسات التسعير خلال فترة الانتاج و الثانى باستخدام الأسعار الجارية أو الثابتـــه فى معالجة البيانات اللازمة لدراسات الجـــدوى ٠

و بالنسبة للسؤال الأول فان الأمر يستدعى دراسة أسعار السلع المماثلة و البديله و سياســـات البيع المرتبطة بها و ذلك فى ضوء قدرة كل منتج على اشباع رغبة المستهلكين و تفضيلاتهم ٠٠ و مدى ما يرتبـط بها من تسهيلات مثل البيع بالتقسيط أو تقديم ضمان لفترة معينة أو تقديم الصيانة مجانا أو بتكلفة رمزيـــة

للسلع المعمرة ... و أيضا متوسط تكلفة الانتاج و طبيعة السوق هل هو سواق بائعين أو سوق مشترين ... و هكذا و فى ضوء هذه الدراسات يتحدد سعر البيع المتوقع و ما يرتبط به من سياسات .

أما السؤال الثانى و الخاص باستخدام الأسعار الثابتة أو الجارية فى اعداد بيانات دراسات الجدوى فان اجابته تتوقف على دراسة حركة التغيير فىأسعار بيع المنتجات المماثلة خلال الفترة السابقة و امكانية التنبوء بها مستقبلا و كذلك مدى التغير فى أسعار عناصر التكلفة و امكانية التنبوء بها خلال الفترة القادمة ... و لأن الأسعار التى سيتم تقديرها ليست هى أسعار السوق الحالية و أنما الأسعار التى يتوقع أن يتم دفعها أو الحصول عليها فى المستقبل فان الأمر يتوقف على امكانية التنبوء بهذه الأسعار فى المستقبل بدرجة عالية من الدقة و فىرأيى أنه يمكن أن يوجد فى هذا الصدد اتجاهان : ـ

الاتجاه الأول :

يعتمد على أن الهدف من دراسة الجدوى هو اتخاذ قرار بانشاء المشروع من عدمه و أنه فور اتخاذ هذا القرار و تنفيذه تبدأ مرحلة أخرى من التحليل المحاسبى تعتمد على النظام المحاسبى الموحد و من هنا و فى حالة تقارب التغير فى حركة أسعار بيع المنتجات مع التغير فى حركة أسعار عناصر الانتاج فان استخدام الأسعار الثابته يعتبر أفضل البدائل فى اعداد البيانات اللازمة لدارسات الجدوى دون أن يترك ذلك أثر محسوسا على معدلات العائد .

الاتجاه الثانى :

و يعتمد على أن دراسة الجدوى هو تصور تحليلى لما يمكن أن تكون عليه أمورالمشروع فى المستقبل و من بينها الأسعار كمتغير يتحكم فى تقدير الايرادات و التكاليف و من هنا فان دراسات الجدوى كلما اقتربت من الواقع القابل للتحقيق كلما كان ذلك أفضل ، كما أن فكر ة مقارنة ماتم تنفيذه بما كان يجب أن يتم التعرف على أوجه التباين و الاختلاف يصعب تطبيقه فى حالة استخدام الأسعار الثابته حيث ستختلف البيانات .

و فى رأيى أن الاتجاه الأول هو الذى يمكن أن يسود فى عالم يصعب الحكم فيه على التغيير فى حركة الأسعار لفترات تزيد على عشر سنوات هى فترة عمر المشروع .

٤ - الطرق الفنية للانتاج :

من المعروف أنه يمكن أن يتم انتاج السلعة أو الخدمة بأكثر من أسلوب فنى للانتاج بعض هذه الأساليب شائع الاستعمال ومتعارف على استخدامه و لا يحتكر أحد التكنولوجيا الخاصة به و بعض هذه الأساليب يمكن الحصول عليه أو على المعرفة الفنية له من خلال بعض الشركات الكبيرة سواء بالشراء أو المشاركة أو الاتفاق كماأن بعضها يصعب الحصول عليه نهائيا و البعض الآخر يمكن الحصول عليه لكن لابد من اجراء تعديلات عليه ليلائم ظروف التشغيل المحلية ، و من هنا فان التعرف على أنواع التكنولوجيا وامكانية و شروط الحصول عليها يعتبر خطوة ضرورية .

و يتم التعرف على طرق الانتاج البديلة من خلال عدد من المصادر منها واقع النشاط الذى يزاول بالفعل داخل الدولة و الطرق الفنية التى تستخدمها الشركات المماثلة فى الخارج ... و يتم ذلك سواء بالزيارات الشخصية أو من واقع الكتالوجات و المعارض الدولية المتخصصة ... و لايكفى فى هذه الحالة تجميع البيانات عن عدد محدود من الأساليب و انما يجب أن تكون شاملة لأكبر عدد منها حتى يمكن لمتخذى القرار تكوين فكرة واضحة و تفصيلية عن الأساليب الفنية المستخدمة و أن تمكن هذه البيانات - فى مرحلة لاحقة - من المفاضلة بينها و اختيار أفضلها فى ضوء ظروف التشغيل المحلية .

و بذلك يكون الهدفمن الدراسة فى هذه المرحلة هو :

- التعرف على الأساليب الفنية البديلة للانتاج ومصادر و شروط الحصول عليها .
- تجميع البيانات اللازمة عن كل أسلوب بما يمكن فى مرحلة دراسة الجدوى الفنية من المفاضلة بينها و استبعاد ما لا يتلائم مع الامكانيات و ظروف التشغيل المحلية و كذلك تحديد التعديلات المطلوب ادخالها حتى تتلائم مع هذه الظروف .

٥ - الموقـــع الملائـــم :

يمكن أن يتم انشاء المشروع فى أى من مواقع متعددة لكل منها تكلفة و عائدمختلف و بهمناهنـــا أن نفرق بين نوعين من التوطن ٠

- التوطن التجارى :

و يعتمد اختيار الموقع الملائم هنا على دراسة العوامل التى تمكن المشروع من تحقيق أكبـر عائد أو أقل تكلفة مالية و يتم اتخاذ القرار فى ضوء دراسة لعدد من المتغيرات أهمها مصـــاد ر الخامات ، الأسواق ، تواجد الأيدى العاملة ، امكانية توفير لطاقة المحركة، التكامـل الفنيةمع مشروعات أخرى ، توافر المرافق و الخدمات ، الظروف الطبيعية للانتاج ٠٠٠ و كـل متغير من هذه المتغيرات له آثار مالية يرتبها على التكاليف أو الايرادات و من هنا يتم دراســـة أثر كل من هذه المتغيرات على النواحى المالية فى المواقع المقترحة للمشروع و عادة ما تستخـدم بعض النماذج الرياضية التى تمكن من ترتيب هذه المواقع ماليا و تحديد أفضلهـا ٠

- التوطن الاقتصادى و الاجتماعى :

قد لا يكون الموطن الملائم للمشروع هو دائما الموطن الذى يتمتع بالمزايا النسبية للانتـاج ماليا (الموطنالتجارى) من وجهة نظر المستثمر و انما هو الموطن الذى يحقق أكبر قدر مـــن المساهمة فى تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية من وجهة نظر المجتمع مثل العمل على تحقيـــق توازن مابين المناطق المختلفة بالدولة أو تحسين مستويات الدخول لفئة ما فى المجتمع و هنـــا تقوم الجهات المختصة بالتخطيط باستخدام المؤشرات و السياسات المالية مثل الاعفاءات الضريبيـة أو الجمركية أو المزايا العينية أو القروض الميسرة أو المشاركة ٠٠٠ و التى تؤدى الى تشجيـــع المستثمرين على توطين مشروعاتهم بهذه المناطق وذلك من خلال آليات تؤثر على القوة الربحيـــة لهذه المشروعات و تعطى للمواقع المستهدفة مزايا نسبية لم تكن تتمتع بها فى ظروفها العادية ٠

٦ — تقدير الاستثمارات اللازمـــة : (×)

تهدف هذه الدراسات الى تقدير حجم الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع وتتم هذه الدراســـات على مرحلتيـــن :

تهدف المرحلة الأولى الى التعرف على امكانية تنفيذ المشروع ماليا من خلال تقدير مبدئى لحجـــم الاستثمارات و تقدير لامكانيات التمويل ، أما المرحلة الثانية فتهدف الى تحديد مكونات الاستثمار تفصيليـــا و مصادر تكلفة التمويـــل ، و يمكن للمرحلة الأولى أن تتم بشكل مبدئى من خلال مقارنة المشروع المقـــترح بمشروعات أخرى مماثلة تم تنفيذها حديثا فى الداخل أو الخارج على أن يؤخذ فى الاعتبار مدى التماثل والاختلاف بين المشروع المقترح و المشروعات الأخرى و أثر ذلك على التكاليف الاستثمارية و تمكن هذه الخطوة و علـــى النحو الذى سنشير اليه فى دراسة الجدوى الأولية من تقدير تقريبى لحجم الاستثمارات اللازمة لتنفيذ مثـــل هذا المشروع ... و بالتالى يتم البحث عن مصادر التمويل و دراسة امكانية توفيرها لهذا الحجم مـــن الاحتياجات فاذا اتضح صعوبة التمويل كان على المستثمر أن يدخل التعديلات على المشروع المقترح بمـــا يؤدى الى تحقيق حجم استثمارات يتلاءم مع امكانيات التمويل أو أن يبحث عن مشروع آخر أو عن مصادر بديلـــة للتمويـــل .

أما المرحلة الثانية من دراسات تقدير الاستثمارات اللازمة فتعتمد على اعداد خطة عينية للمكونـــات الاستثمارية من أصول ثابتة و استثمارات هيكلية و مصروفات التأسيس و الحد الأدنى لرأس المال العامل .

فى ضوء دراسة لعدد من العوامل منها طبيعة نشاط المشروع و تكنولوجيا الانتاج و مدى تركـــز وحدات المشروع أو تعددها ... و سياسات المشروع بالنسبة للشراء أو التأجير مع توزيع زمنى لتتابـــع الحاجة الى هذه المكونات ... يلى ذلك التعرف على أسعار هذه المكونات و تكلفة اقتناؤها ، ثم ترجمـــة مالية لكل هذه المكونات مع التوزيع الزمنى لها و أيضا توزيعها ما بين النقد المحلى و الأجنبى و على أوجـــه النشاط . و ذلك على النحو الذى سنتناوله تفصيلا فى دراسات الجدوى المالية .

(×) لمزيد من التفاصيل أنظر :

د. صالح مغيب ، دراسات الجدوى الفنيـــة و المالية و الاقتصادية ، تقدير الاستثمارات الكليـــة اللازمة للمشروع ، مذكرة خارجية رقم ( ) معهد التخطيط القومى — القاهرة .

٧ - مصـــادر التمويـــل :

تتعدد مصادر التمويل بالنسبة للمشروعات و تتمثل عادة فى : -

- رأس المال المملوك و يمثل مايقدمه مالكى المشروع من أموال بشكل مباشر أو غير مباشر و فـــــى أى شكل من الأشكال القانونية المتعارف عليها .
- رأس مال مقترض : وهو مايمكن أن يحصل عليه المشروع من البنوك و المؤسسات المالية فـــى شكل ائتمان مصرفى أو مايطرحه على الجمهور من سندات للاكتتاب .
- تسهيلات موردين : و يمثل التسهيلات التى يمكن للمشروع الحصول عليها عند تعاقده علـــى شراء المكونات الاستثمارية من الموردين و ينظم ذلك ظروف التعاقد و شروطه .

و يعكس كل مصدر من هذه المصادر آثاره اما على أقساط خدمة الدين . و بالتالى على التكاليـــف السنوية أو على صافى الربح و توزيعاته كما أنه يعكس آثاره على تشكيل مجلس ادارة المشروع ، فأصحاب رأس المال المملوك - خاصة المساهمين - لهم حق الادارة و عليهم تحمل المخاطرة بينما أصحاب القروض و التسهيلات لايشاركون فى الادارة و لا يتحملون مخاطرهـــا .

و يصبح الهدف من الدراسة هنا هو :-

- تحديد مصادر التمويل المتاحـــة .
- التعرف على ظروف و شروط التمويل لكل مصدر .
- مقارنة حجم التمويل الممكن اتاحته بحجم الاستثمارات اللازمة و اجراء التعديلات المتبادلة بينهـــا لاحداث التوازن الموارد و الاحتياجات .
- دراسة هيكل التمويل والذى يوضح النسبة بين رأس المال المملوك و رأس المال المقترض مع وضـــع البدائل الممكنة لهذا الهيكل و مقارنة أثر كل بديل على درجة المخاطرة التى يرتبها بالنسبة للمشـــروع و كذلك أثره على العائد المتوقع للمساهميـــن .

٨ — المـــوادوالخامـــات :

و تهدف هذه الدراسة الى تحديد نوع المواد و الخامات اللازمة للمشروع و يعتمد هذا التحديـــد على عاملين الأول نوع المنتجات التى سيتم انتاجها و المواد التى تدخل فى تركيبها أو تجهيزها و الثانى هـــو أسلوب الانتاج الذى سيتم اتباعه و المواد اللازمة لتشغيله و صيانته و يلى تحديد نوع المواد تحديد لمواصفاتهـا ودرجة الجودة اللازم توافرها فى هذه المواد و المستلزمات ، بعد ذلك تبدأ دراسة مصادر الحصول عليهـا و الكميات المتاحة منها و الأسعار الخاصة بها . أما تقدير الكميات اللازمة من هذه المواد و الخامات فيـتم فى ضوء تقديرات حجم الانتاج المتوقع أو ساعات تشغيل الالات و المعدات و ذلك باستخدام المعامـــلات الفنية التى توضح العلاقة بين وحدة الانتاج أو ساعة التشغيل و بين كمية المواد اللازمة من كل صنف و كذلـك الصيانات السنوية والدورية .

وبذلك تجيب هذه الدراسة على تساؤلات أهمهـا :

- هل يمكن للمشروع أن يحصل على المواد الخام و الخامات اللازمة بالكمية المناسبة و فى الوقـــت المناسب و بالسعر المناسب .
- هل يمكن ترجمة البيانات العينية الخاصة بالمواد و الخامات الى بيانات مالية تمكن من حســـاب تكلفة هذه المواد و الخامات بالشكل الملائم لاستخدامها فى دراسات الجدوى .

٩ — القـــوى العاملـــة :

تهدف دراسات القوى العاملة الـــى : —

- تهدف حجم و نوعية القوى العاملة اللازمة للمشروع .
- تحديد امكانية و مصادر الحصول عليها .
- تقدير تكلفة الأجور التى ترتبها العمالة على المشروع .

يتوقف تقدير القوى العاملة اللازمة على المرحلة التى تمر بها الدراسة و كذلك أسلوب الانتاج الـــذى سيتم استخدامه و بصفة عامة فان هذا التقدير يعتمد فى المراحل الأولية من الدراسة على التحليل المقـــا ون مع المشروعات المماثلة على أن يؤخذ فى الاعتبار أى اختلافات متوقعة بين المشروع و هذه المشروعات و كذلـك اختلاف نوعية العمل من حيث الخبرة و الانتاجية،أما فى المراحل المتقدمة من الدراسة فيتم تقدير حجم العمالة اللازمة بشكل تفصيلى يعتمد على تحديد الأهداف و تحديد أوجه النشاط اللازمة لتحقيق هذه الأهـــداف و عدد الوظائف اللازمة لكل نشاط يلى ذلك اعداد بطاقات توصيف لهذه الوظائف و كذلك بطاقات للمواصفـــا ت اللازم توافرها فيمن يشغل هذه الوظيفة مع دراسة و تحديد نطاق الاشراف ووضع خرائط التنظـــــيم الادارى و توزيع العمالة اللازمة حسب الفئات المتعارف عليها .

و فى المرحلة التالية يتم تحديد مصادر الحصول على القوى العاملة اللازمة و هل هى متاحـــة داخليا بالكم و الكيف المطلوبين ؟ فقد لا تتوافر العماله بالكم و الكيف المطلوبين محليا — كما هـــو الحال فى بعض الدول العربية — و هنا لابد من استيرادها من الخارج فتتم دراسة مصادر الحصول عليهـا و مزايا و عيوب كل منها . و قد تتوافر العمالة بالكم المطلوب و لكن ليس بدرجة المهارة أو الخبرة اللازمـة وهنا يتعين المفاضلة بين أساليب متعددة لتحقيق ذلك منها : —

- أن يتضمن التعاقد على استيراد الالات والمعدات التعاقد على تدريب بعض العاملين .
- أن يتم ايفاد بعض العاملين للتدريب بالخارج فى برامج مستقلة .
- أن يتم اعداد برامج داخل المشروع لتدريبهم .
- أن يتم تدريبهم بالمعاهد و الجهات العلمية الداخلية .
- أن يتم الاعتماد على اكسابهم الخبرة من خلال العمل .

على أن الأمر فى بعض الحالات قد لايصل الى هذا الحد من عدم التوافر بالكم و الكيف المطلوبيـــن و لكن تتوافر العمالة فى مكان يبعد عن الموقع المقترح للمشروع و هنا تكون المفاضلة بين : —

- أن تتضمن التكاليف الاستثمارية انشاء مساكن للعاملين ضمن أو بجوار المشروع .
- أن يقتنى المشروع سيارات لنقل العاملين .

- أن يعتمد المشروع على صرف بدل انتقال للعاملين .
- أن يدبر العاملون وسائل انتقالهم بمعرفتهم و على حسابهم .

أما من حيث تكلفة الأجيـــور فـفان ذلك يستدعى :

- دراسة الأجور السائدة فى المشروعات المماثلـة .
- التعرف على العلاقة بين العرض و الطلب على نوعيات العمالة المطلوبة .
- دراسة أسلوب تقدير الأجر و مدى ارتباطه بعنصر الوقت أو حجم الانتاج أو هما معا .
- دراسة أسلوب دفع الأجور و هل سيتم نقداأم يشمل مزايا عينية .
- دراسة الأعباء الأخرى المرتبطة بالأجور مثل التأمينات الاجتماعيـة .

و يترتب على هذه الدراسة وضع سياسات الأجور بالمشروع،و بعد التعرف على سياسات الأجور وحجـم العمالة اللازمة و نوعيتها يمكن تقدير تكلفة الأجر .

١٠ — اقتصاديات حجم المشـــروع :

يؤثر حجم المشروع على نتائج أعماله فى جوانب متعددة كما أن اختيار حجم المشروع يتأثر بعوامـــل معينة،و العوامل التى يؤثر فيها هذا الحجم أهمها :

- التكاليف الاستثماريـــة :

حيث تتغير مكونات الاستثمار بتغير حجم المشروع و بالتالى تتغير التكاليف الاستثمارية اللازمـــة لتنفيـــذه .

- التكاليف الكليـــة :

فمن المعروف أن متوسط التكلفة يتناقص مع تزايد حجم الانتاج و ذلك نتيجة توزيع التكاليـف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات • و لكن ذلك يكون صحيحا فى نطاق حجم معين للمشـــروع أما اذا زاد حجم الانتاج المستهدف عن الطاقة القصوى للمشروع و استدعى ذلك اضافة مكونات استثمارية جديدة فانها تؤدى الى زيادة التكاليف الثابته و بالتالى يتجه متوسط التكلفة الى الارتفاع •

- معدلات العائـــــد :

نظرا لتأثير حجم المشروع على الاستثمارات و حجم الانتاج المستهدف والتكاليف المرتبطة به فان معدلات العائد قد تتباين من حجم لآخـــر •

أما العوامل التى تؤثر فى اختيار هذا الحجم فأهمهـــا :

- مصادر التمويل و حجم التمويل المتاح و شروطه و علاقته بالاستثمارات الكلية اللازمة لكـــل حجم من الأحجام المختلفة للمشـــروع •
- السوق المتاحة حاليا و فى المستقبل •
- أحجام الانتاج الممكن التعامل مع التكنيك •
- سياسات الشراء أو الاعتماد على الذات فى توفير بعض المنتجات تصف المصنعة و الـــــتى يستخدمها المشروع كمستلزمات انتاج فى مراحل تاليـــه •

١١ - النظم التشريعية و الضريبية و الحوافز :

تؤثر النظم التشريعية و الضريبية و الحوافز على نتائج أعمال المشروع فى المستقبل و تمثل أعبـــاء اضافية يتحملها أو معونات أو اعفاءات يتوقع الحصول عليها و من هنا لابد من دراسة فئات الرسوم الجمركيـــة و مدى الاعفاءات الخاصة باستيراد الالات والمعدات و المواد ، اعانات التصدير اذا وجدت ، الضرائب

على الأرباح التجارية و الصناعية ، تشريعات الحد الأدنى للأجور و تشريعات المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث ، التنظيمات الخاصة بالشركات من حيث نسبة الاحتياطيات القانونية للأرباح و غيرها • مع توضيح الآثار التى ترتبها على المشروع فى مرحلة الانشاء و مرحلة التشغيل و ذلك حتى يمكن التعرف على أثر هذه المتغيرات من ناحية ، وتحديد التسهيلات التى يمكن التقدم للوزارات و الجهات المختصة للحصول عليها •

١٢ ـ الآثار الاقتصادية للمشروع :

المشروع هو وحده انتاجية تتفاعل مع الوحدات الأخرى القائمة فى المجتمع تؤثر فى هذا المجتمع و تتأثر به و تستخدم موارده الاقتصادية كنفقات و تدفع بمنتجاته كمنافع و من هنا يكتسب تحليل هذه العلاقا ت أهمية كبيرة فى الفكر الاقتصادى تمهيدا لقياس الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع و ما يستدعيه ذلك من بيانات لاجراء هذا القياس ••• و أهم هذه البيانات اللازم اعدادها •

- بيانات التكلفة الاقتصادية و الاستخدامات البديلة لها •
- بيانات المنافع الاقتصادية المباشرة و أثرها على الموازين القومية مثل الموازين السلعية و عرض العمالة و الطلب عليها و ميزان المدفوعات •
- الآثار الأمامية و الخلفية التى يوجدها المشروع بالنسبة للمشروعات الأخرى •
- امكانية التنسيق و التعاون بين المشروع و المشروعات الأخرى سواء فى مجال التكامل الفنى أو التسويق الخارجى •

و فى ختام هذا الفصل نود أن نؤكد على أن الهدف من دراسا ت ماقبل الجدوى كما سبق أن أوضحناه فى بداية الفصل هو : ـ

- دراسة كل متغير من المتغيرات الرئيسية المؤثرة فى قيام المشروع بشكل تفصيلى و بما يمكـــــــن من اتخاذ قرار جزئى بشأنـــــــه ٠

- الاجابة على تساؤل رئيسى ٠ فى ضوء دراسة المتغيرات السابقة - عن امكانية توافـــــر مقومات قيام المشروع اذا ما اتخذ قرار تنفيذه ٠

- اعداد البيانات - من واقع الدراسات الفرعية السابقة - و التى تصلح أساسا للبدء فـــــى اعداد دراسات الجـــــــدوى ٠

الفصل الثانى

دراسات الجدوى

بعد تحديد فرصة الاستثمار ودراسة المتغيرات الرئيسية المرتبطة بها و التأكد من امكانية تنفيذ المشروع فيما اذا اتخذ قرار انشاؤه تبدأ مرحلة دراسات الجدوى،و تمثل دراسات الجدوى تصورا تحليليا يعتمد على تنبؤات و تقديرات لما يمكن أن يكون عليه سير العمل بالمشروع فى المستقبل و بالشكل الذى يمكن من الحكم على جدواه من عدمه .

و تنقسم دراسات الجدوى من حيث النطاق الى دراسات جدوى أولية و دراسات جدوى تفصيلية - تعبر الأولى عن مرحلة تمهيدية تفرضها ظروف التكلفة أو الوقت أو نقص الكوادر الفنية و غيرها من العوامل التى يتناولها المبحث الأول فى هذا الفصل . و من حيث المراحل تنقسم دراسات الجدوى الى مراحل ثلاث هى دراسات الجدوى الفنية و التى تهدف الى التعرف على و تحديد الأساليب الفنية البديلة لتنفيذ المشروع والمفاضلة بينها و اختيار أنسبها فى ضوء امكانيات المستثمر و الظروف الفنية والمالية و الاقتصادية بالمجتمع و ذلك على النحو الذى يتعرض له المبحث الثانى ، و دراسات الجدوى المالية و تهدف الى التأكد من قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات التى سيتم انفاقها و تحقيق معدل عائد مناسب للمستثمرين و ذلك على النحو الذى يناقشه المبحث الثالث و دراسات الجدوى الاقتصادية و التى تهدف الى قياس العلاقة بين الموارد التى يخصصها الاقتصاد القومى للمشروع و المنافع التى يحصل عليها منه و ذلك على النحو الذى يتعرض له المبحث الرابع .

و فى ختام هذا العرض تود أن نؤكد على أن دراسات الجدوى المقصوده فى هذا الفصل هى الدراسات الخاصة بالمشروعات الانتاجية أما مشروعات الخدمات و مشروعات الخدمات الانتاجية فانها و ان كانت تتفق مع المشروعات الانتاجية فى الأسس العامة لدراسات الجدوى الا انها تختلف من حيث اعداد البيانات اللازمة و المعايير المستخدمة فى قياس الكفاءة .

المبحث الأول

الجدوى الأولية و الجدوى التفصيلية

يمكن لدراسات الجدوى أن تتم على نطاقين هما :

* دراسات الجدوى الأولية
* دراسات الجدوى التفصيلية

و تعبر دراسات الجدوى الأولية عن مرحلة تمهيدية يتوقف على نتائجها اجراء دراسات الجدوى التفصيلية من عدمه .

و تأخذ دراسة الجدوى الأولية نفس شكل دراسات الجدوى التفصيلية و الفرق بينهما يتوقف على درجة التفصيل فى البيانات و طريقة اعدادها و يؤدى هذا بالطبع الى اختلاف فى دقة النتائج و لكنة لا يؤدى الى اختلاف فى اتجاهها . فقد توضح الجدوى الأولية أن المشروع مجدى ماليا و انه يحقق عائدا ، ولكن الاختلاف قد يكون فى دقة التنبؤبالمعدل الذى سيتم تحقيقه . و يرجع ذلك الى أن التقدير المبدئى لنتائج الجدوى الأولية لا يعتمد بالضرورة على دراسات تفصيلية لكل العناصر ، و انما يعتمد فى معظمه على تقدير الخبراء لتكاليف و ايرادات مشروعات مماثلة للمشروع الذى تتم دراسته مع ادخال التعديلات التى يرونها بالنسبة لها سواء من حيث التكوينات الاستثمارية و تكلفتها و احجام الانتاج و التكلفة السنوية لها أو الايرادات المتوقعة لها — و لنأخذ على ذلك مثلا ، حيث يمكن بالنسبة لدراسات الجدوى الأولية حساب اجمالى تكلفة الاستثمارات على أساس دراسة مشروع مماثل بنفس الدولة أو احدى الدول المجاورة أو الدول الخارجية على أن يؤخذ فى الاعتبار الاختلاف بين هذا المشروع و المشروع المقترح من حيث ثمن الاراضى و المبانى و كذلك الاختلاف فى المكونات الاستثمارية نتيجة الاختلاف فى احجام الانتاج مع مراعاة الاختلاف الزمنى فى الأسعار . و بالنسبة للمصروفات الأخرى مثل تكاليف النقل والرسوم و التخليص و غيرها فتقدر على أساس نسبة مئوية من قيمة التكوينات . و كذلك تكاليف تركيب الالات و المعدات و بذلك يمكن الوصول الى رقم تقديرى لاجمالى الاستثمارات اللازمة للمشروع المقترح .

أما بالنسبة للجدوى التفصيلية فان الأمر يستدعى اعداد قوائم عينية للمكونات و للاحتياجات الاستثمارية و دراسة تحليلة للأسعار و تخطيطا ماليا و توزيعا زمنيا للاستثمارات و بحيث تعكس هذه القوائم توقعات أقرب الى الدقة لحجم الاستثمارات اللازمة و الاحتياج الزمنى لها .

و ترجع أهمية التفرقة بين الجدوى التفصيلية الى عدة اعتبارات أهمهـــا :

× عنصر الوقـــت

فمن المعروف أن دراسات الجدوى التفصيلية يستغرق اعدادها و قتا طويلا يتوقف مداه على حجـم المشروع و طبيعة نشاطه و الجهة التى تقوم بالدراسة و امكانياتها الفنية • و قد يرى لاتخاذ قـــرارات مبدئية بالنسبة للمشروع أو لوضع أولويات بين عدد من المشروعات عدم الانتظار لحين انتهاء دراسات الجدو ى التفصيلية و انما الاعتماد فى ذلك على نتائج دراسات الجدوى الأوليـــة •

× عنصر التكلفـــــة :

تعتمد دراسات الجدوى التفصيلية على اعداد تقديرات لعدد كبير من المتغيرات التى تحكم نشـا ط المشروع و ترتبط درجة الدقة و التفصيل فى البيانات بتحمل تكاليف مرتفعة لهذه الدراسات • و قد يـــرى لهذا عدم المخاطرة بتحمل كل هذه التكاليف مالم توضح مؤشرات الجدوى الأولية مبررات لتحملها و يتم ذلـــك عادة عندما تمثل تكاليف دراسة الجدوى الأولية نسبة مقبولة من اجمالى تكلفة الدراسات •

× اتخاذ اجراءات الترويج للمشـــروع

فدراسات الجدوى ليست هدفا فى حد ذاته ، و انما هى وسيلة للاقتناع بالنتائج المتوقعـــــة لتنفيذ المشروع و من ثم اتخاذ قرار بتنفيذه و بالتالى فان المنظمين الذين يقتصر دورهم على الاعداد والترويج لتكوين المشروع لا يمكنهم الانتظار لحين انتهاء دراسات الجدوى التفصيلية ليبدأوا الترويج • و لكن الترويج عادة يرافق مرحلة الدراسات التفصيلية معتمدا على مؤشرات الجدوى الأولية و التى يمكن الاعتماد عليها فـــى الاعلان عن المشروع و الدعاية له و تجميع المستثمرين حولـــه •

× نقص الكوادر الفنية اللازمـــــــة

يحتاج اعداد دراسات الجدوى الى خبرات وكوادر علمية وفنية قد لاتتوافر داخليا أو محليا وعندئـــــذ قد يكون من الضرورى تكوين فريق عمل لاجراء هذه الدراسات يجمع بين خبرات وطنية و أجنبية • أو تقسيم دراسات الجدوى على اساس جدوى أوليةيتم التحضير لها داخليا و جدوى تفصيلية تعتمد على اشتراك الخبـرا ت الاجنبية و ذلك بدلا من الدخول مباشرة فى تعاقدات مع مكاتبإستشارية قبل أن توضح الجدوى الأوليـــــــة مبررات لهذه التعاقدات و مايترتب عليهـــــا •

فريق دراسات الجـــــدوى

من المفضل دائما أن يقوم بدراسات الجدوى فريق عمل • و يتوقف حجم و نوعية هذا الفريـــــــق على المرحلة التى تمر بها الدراسات • و هل هى دراسة جدوى أولية ، أو دراسة جدوى تفصيليـــــــة أو مفاضلة بين عروض بديلة • و بصفة عامة فان فريق العمل يتكون من اقتصاديين و ماليين و فنيين والحـد الأدنى لهذا الفريق ، خاصة فى المشروعات الصناعية الكبيرة يمكن آن يكون :

— مهندسين فنيين فى مجال النشاط محل الدراســـة •
— محلل اقتصادى أو خبير تنمية •
— محلل لدراسة الطلب أو خبير تحليل رياضى •
— محلل مالـــــى •
— خبير تقييم مشروعات •

و يسند الاشراف على الفريق لاحد المتخصصين حيث يتولى التخطيط و التنظيم و الاشراف علـــى العمل و توزيع المسئوليات بين أفراد الفر يق مع ضمان تدفق البيانات من شخص لآخر اضافة الى تحديده لمصادر البيانات الخارجية و اسلوب الحصول عليها ، و كذلك مدى الحاجة الى الاستعانة بخبرات اخرى مؤقتـــــــه ووفقا لبرنامج زمنى يقوم باعداده •

على انه بالنسبة للمشروعات الكبيرة أو الجديدة على الاقتصاد الوطنى ، قد يرى الاستعانة بالخبرات الأجنبية سواء منظمات دولية أو مكاتب استشارية متخصصة و ذلك لما بتوافر لديها من الملم دقيق بكل تفاصيل أوجه النشاط الذى تتم دراسته و التطورات الفنية الخاصة بها و تكلفة و أسلوب الحصول على المعرفة الفنية اضافة الى توافر البيانات اللازمة خاصة على المستوى الدولى .

و اذا ما استدعى الأمر الاستعانة بمكاتب استشارية فان معظم الاقتصاديين يضع المعايير التالية للاسترشاد بها عند المفاضلة بين هذه المكاتب : —

— ان يسبق الاستعانة بهذه المكاتب التعرف ما امكن على علاقتها بوجه النشاط الذى تتم دراسته ، و ماسبق أن قامت به من دراسات فى هذا المجال و النتائج التنفيذية للمشروعات التى قامت بدراستها و مؤهلات و خبرات القائمين بالعمل بها بالاضافة الى السمعة العلمية و تجارب الجهات الأخرى معها و مدى التزامها ببنود التعاقد .

— التأكد من حيدة هذه المكاتب و مهنيتها بحيث يتم تجنب الاستعانة بخبراء أو مكاتب يكون من مصلحتها بشكل مباشر أو غير مباشر بيع الوحدات للمشروع أو القيام بانشائه أو تقديم تسهيلات ائتمانية له .

— ضرورة اشراك الكوادر المحلية فى هذه الدراسات ، اذ ان هذه الكوادر بالمامها بالظروف المحلية للتشغيل من حيث الخامات و المستلزمات و مستوى المهارات الفنية المتاحة و العادات و التقاليد الخاصة بظروف العمل تستطيع أن تساعد فى اختيار التكنولوجيا المناسبة و الملائمة للتطويع لظروف العمل المحلى أو عناصر الانتاج ، بالاضافة الى أن ذلك يساعد على تطوير معرفها نتيجة الاحتكاك بالخبرات الخارجية و بما يسمح فى النهاية بوجود كوادر يمكن الاعتماد عليها مستقبلا فى القيام بالجزء الاكبر من هذه الدراسات .

المبحث الثاني

دراسات الجدوى الفنية

تهدف دراسات الجدوى الفنية الى اختيار الأساليب الفنية الملائمة للاستخدام فى ضوء الظروف المحلية و يقوم بهذه الدراسات الفنيون فى فريق دراسات الجدوى و ان كان كثيرا مايتم التشاور مع باقى الفريق بالنسبة للجوانب المالية و الاقتصادية و تشمل دراسات الجدوى الفنية مرحلتين :

المرحلة الأولى : استكمال صياغة البيانات اللازمة لدراسات الجدوى الفنية .

المرحلة الثانية : اجراء دراسات الجدوى الفنية .

المرحلة الأولى - استكمال صياغة البيانات

تعتمد هذه المرحلة على ماتم دراسته فى مرحلة دراسات ماقبل الجدوى و تعمل على استكماله و صياغته بالشكل المطلوب لاجراء دراسات الجدوى الفنية خاصة فى المجالات التالية :

١ - الأساليب الفنية البديلة و مزايا و عيوب كل منها .

٢ - تحديد المواصفات الفنية اللازم توافرها .

٣ - امكانية تطويع الأساليب الفنية .

١ - الأساليب الفنية البديلة ومزايا و عيوب كل منها :

سبق أن تعرضنا فى دراسات ماقبل الجدوى لضرورة حصر الأساليب الفنية البديلة و يتم فى هذه المرحلة التأكد من توافر البيانات التالية :

- توصيف تفصيلى لكل بديل من البدائل .
- دراسة لمزايا و عيوب كل بديل و المشاكل الفنية التى واجهته أو يحتمل أن تواجهه فى مرحلة التشغيل .

- مصادر الحصول على الأساليب الفنية و أسلوب و شروط الحصول عليها و على المعرفة الفنيـــة المرتبطة بهـا ٠
- الأحجام التى يمكن التعامل بها مع كل أسلو ب ٠
- التكلفة المالية المرتبطة بكل أسلوب فى مرحلتى الانشاء والتشغيل ٠
- مدى ملاءمة الخامات و مستلزمات الانتاج المحلية لكل بديل ٠
- مدى ملاءمة المعرفة و الخبرة الفنية للعمالة المتاحـــة ٠
- مدى توافر قطع الغيار و امكانيات الصيانـــــة ٠

٢ — تحديد المواصفات الفنية اللازم توافرهـــا :

و يعنى ذلك أن يتم وضع المواصفات التى يجب توافرها فى الأسلوب الفنى حتى يمكن استخدامـــه و يتم وضع هذه المواصفات اعتمادا على الخبرة الطـويلـة للفنيين و المشاكل التى واجهوها محليا و الماهـــم بامكانيات و ظروف التشغيل المحلى ٠٠٠ و ذلك فى ضوء دراســـة :

- المنتج المقترح : و ذلك من حيث مواصفات هذا المنتج و درجة جودته و درجة الاشبـاع المطلوب أن يحققها للمستهلك و علاقة ذلك بالأسلوب الفنى المستهدف ٠
- الطلب الحالى و المتوقع للانتاج : فمع التطور الفنى الكبير تخصصت الالات و ارتفعـــت طاقاتها الانتاجية و أصبحت الأساليب الفنية تصمم لتلائم أحجاما معـينة للانتاج و بالتالـــى فان حجم الطلب و احتمالاته فى المستقبل يؤثر فى تحديد المواصفات اللازمة فى الأسلـــوب الفنى الملائـــم ٠
- ظروف التنمية الاقتصادية : فلاشك أن المواصفات اللازم توافرها فى أسلوب فنى يـــتم استخدامه فى دولةمتقدمة تختلف عن تلك المواصفات اللازمة فى دول نامية من حيث مـــدى تكثيف هذا الأسلوب للعمالة أو لرأس المال و مدى ملاءمة للمهارات و الخبرات الخاصـــة بالعاملين و المواد و مستلزمات الانتـــاج ٠

- الأساليب الفنية المستخدمة فى الاقتصاد القومى : فالأساليب الفنية المطبقة فى الاقتصاد القومى تكمن فى خلفية تفكير الفنيين و بالتالى تعكس نفسها فى قرارتهم بتقليدية الأسلـــوب الفنى الملائم أو مسايرته للتجديدات و الابتكارات الحديثـة .
- التوازن الداخلى للعمليات الانتاجية : فلاشك أن تصميم المشروع و التوازن الداخلـــى بين الالات و المعدات و ضمان عدم وجود اختناقات عامل مهم فى تحديد المواصفات .
- التكامل الفنى مع المشروعات الأخرى : فالمشروعات ذات العلاقات الأمامية و الخلفيـــة لابد أن تؤكد مواصفات التكنولوجيا المستخدمة فيها على ضرورة تكاملها فنيا مع المشروعـــات التى تورد لها المواد و المستلزمات نصف المصنعة و كذلك المشروعات التى تستخدم منتجاتها .

٣ - امكانية تطويع الأساليب الفنيـــة :

لقد صممت معظم الأساليب الفنية لتطبق فى اقتصاديات مختلفة عن اقتصاديات الدول الناميـــة و يحضرنى فى هذا المجال صناعة الورق مثلا حيث صمم التكنيك الخاص بها فى أول الأمر ليلائم الخامـــات المتاحة من لب الشجر و مع انتقال هذه الصناعة الى مصر كان لابد من تطويع التكنيك ليلائم الخامات المحليـة المتاحة و معظمها من المخلفات الزراعية مثل : قش الأرز و يصبح من الضرورى هنا دراسة مدى امكانيـــة تطويع التكنيك لهذه الخامات و تكلفة هذا التطويع .

ثانيا : دراسات الجدوى الفنيـــة :

و يقوم بها الفنيون فى فريق دراسات الجدوى مع الاستفادة من خبرات باقى الفريق خاصة فى الجوانب ذات العلاقة بالنواحى المالية و الاقتصادية و تشمل مرحلة قياس الجدوى الفنيـــة :

أ - اختيار المعايير الملائمة للمفاضلـــة .

ب - تطبيق المعايير التى تم اختيارهـــا .

و بادىء ذى بدىء لابد أن نفرق بين دراسات الجدوى الفنية فى هذه المرحلة و بين المفاضلة الفنية بين العروض المقدمة . و هناك عديد من الأسباب لهذه التفرقة أولها ان دراسات الجدوى تتم فى مرحلة ماقبل اتخاذ القرار الخاص بالموافقة على المشروع ، بينما تتم المفاضلة بين العروض فى مرحلة لاحقة و بعد اتخاذ قرار الموافقة على انشاء المشروع و لكن قبيل التنفيذ . و من حيث الهدف فان دراسات الجدوى الفنية الهدف منها تحديد الأساليب الفنية التى يمكن استخدامها و ملاءمتها للظروف المحيطة بالمشروع فنيا و ماليا اقتصاديا بينما تهدف المفاضلة بين العروض الى اختيار الأسلوب الفنى الذى سيتم اعتماده للتنفيذ .

أ - اختيار المعايير الملائمة للمفاضلة : و يمكن فى هذا المجال التفرقة بين ثلاث أنواع للمعايير :

١ - معايير تتعلق بالشركات المنتجة أو الموردة للأساليب الفنية .

٢ - معايير فنيه .

٣ - معايير ماليه .

١ - معايير تتعلق بالشركات والهيئات المنتجه أو الموردة للأساليب الفنية و أهم هذه المعايير :

١/١ مستوى الخبرة الفنية

و هذا المستوى يحدده حجم الانتاج بالشركة و فترة الانتاج و أسلوبه و القدرة على التطوير و كذلك الخبرة السابقة فى تنفيذ عروض مماثلة و مدى نجاح هذا التنفيذ .

١/٢ المركز المالى للشركة أو للهيئة :

و يتم التعرف عليه من دراسة الميزانية السنوية للشركة أو الهيئة و اتجاهاتها فى السنوات الأخيرة و هيكل التمويل الخاص بها و هل تتجه الهيئة أو الشركة الى التوسع أو الانكماش و لاشك أن الشركة الأقوى ماليا لديها امكانيات وضمان أكبر للوفاء بالتزاماتها فى التنفيذ .

١/٣ مدى استعداد الشركة لمنح تسهيلات ائتمانية أو المساهمة فى رأس المال :

و يعتبر هذا مؤشرا هاما فى حالة استيراد الالات و المعدات من الخارج و خاصة فى ظروف الدول النامية التى تواجة مشاكل تتعلق بنقص فى العملات الأجنبية و تعتمد جزئيا على التسهيلات التى يقدمها المـــوردون .

١/٤ خبرة الشركة فى صناعة أجزاء و قطع الغيـار :

فكفاءة التشغيل تعتمد الى حد كبير على القدرة على توفير الأجزاء و قطع الغيار و الصيانة فـــى الوقت المناسب و بالسعر المناسب و مما لاشك فيه أن انتشار منتجات و أعمال الشركة المنتجه للأسلوب الفـنى أو الموردة له فى السوق و سمعتها فيه و قيامها بانتاج أو توفير الأجزاء وقطع الغيار يعطيها ميزة اضافية .

١/٥ المساعدات التى تقدمها الشركة فى مجال تطويع التكنيك :

و ذلك من خلال العمل على تطويع المواد الخام أو الآلات و المعدات أو تدريب العمال .

١/٦ فترة التوريد و التركيب و اختبارات التشغيل :

فترة التوريد تترك أثرا على النتائج المالية للاستثمارات كما أن مساعدات الشركة أو الهيئة فـــى عمليات التركيب و تجارب بدء التشغيل تترك آثارها على بداية انطلاق المشروع و التغلب على الصعوبات الـتى تواجههـــه .

٢ — معايير و مؤشرات فنيـــــة :

و هذه المعايير و المؤشرات ذات طبيعة فنية ترتبط بنوع النشاط و لايمكن تحديدها بشكل نمطى لكل المشروعات و انما تختلف باختلاف أوجه النشاط و أهم المعايير الفنية فى المجال الصناعى هى :

٢/١ انتاج المنتج بالمواصفات المطلوبـة .

٢/٢ انتاج المنتج بالكميات المناسبة فى وقت مناسب .

٢/٣ العمـر الانتاجـــى .

٢/٤ التقـــادم الفـــنى .

٢/٥ توافر قطع الغيار و امكانيات الصيانـــة .

٢/٦ التكامل الفنى مع الوحدات الأخرى أو المشروعات ذات العلاقة .

٢/٧ الملاءمة للخامات و المستلزمات و مصادر الطاقة المتاحة أو امكانية التطويع لها أو العكس.

٢/٨ الملاءمة لمستوى المهارة و الخبرة المتاحة أو امكانية تطويعها له .

٢/٩ الملاءمة لظروف التشغيل المحلـــى .

٣ — المعاييـــر الماليـــة :

يجب التفرقة فى مجال المعايير المالية بين نوعيـــن :

— معايير محددة لاختيار الأسلوب الفنى .

— معايير لقياس كفاءة الاستثمار .

٢/١ المعايير المحددة لاختيار الأساليب الفنيـــة :

و تتمثل أهم هذه المعايير فى حجم الاستثمارات الكلية اللازمة و امكانيات و مصادر التمويـل المتاحة فعدم توافر التمويل اللازم من أى مصادره المختلفة أو عدم ملاءمة هيكل التمويل المتاح يعتبر محدداً رئيسيا فى اختيار الأساليب الفنيـــة .

و حجم الاحتياجات من النقد الأجنبى فى مرحلة الانشاء و مرحلة التشغيل • ؛اعتمـــاد الأسلوب الفنى على استيراد مكونات استثمارية فى مرحلة الانشاء أو استيراد خامات و مستلزمـــات انتاج فى مرحلة التشغيل يعتبر محددا فى ظروف ندرة العملات الصعبة و عدم امكان اعطاء أوليـــة للمشروع فى الحصول عليهـــا •

٣/٢ معايير قياس كفاءة الاستثمار :

و تهدف معايير قياس كفاءة الاستثمار الى الحكم على جدوى المشروع ماليا و ذلك من خـــلال العلاقة بين حجم الاستثمارات اللازمة و التكاليف و الايرادات السنوية و مجال تطبيق هذه المعايير هو دراسات الجدوى المالية على النحو الذى سنتناوله فيما بعد •

ب ـ تطبيـــق المعاييـــر :

يوجد أمام فريق دراسات الجدوى الفنية مجموعة من الأساليب أو المشروعات البديلة كما يوجـد أمامها مجموعة من المعايير التى تستخدم فى المفاضلة و تتم المفاضلة باحدى الطريقتين التاليتين :

١ ـ الطريقة المبسطة : و تشمل استعراض كل أسلوب أو مشروع فى ضوء المعايير الـــتى تم تحديدها و بالتالى الحكم على صلاحيته من عدمه،و يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمـــد على التقدير الشخصى للأسلوب أو المشروع و هذا التقدير يختلف من شخص لآخر كما أنـــه يصعب وفقا لها ترتيب البدائل •

٢ ـ طريقة الأوزان النسبية للمعايير : و تعتمد هذه الطريقة على :

ـ اعطاء أوزان أو درجات معينة لكل معيار تعكس أهميته النسبية •

ـ اختيار الأسلوب الأمثل أو المشروع البديل فى ضوء المعايير السابق تحديدها واعطاؤه درجة تعكس موقفه من كل معيار •

- تجميع الدرجات التى حصل عليها كل أسلوب .
- ترتيب البدائل وفقا للدرجات التى حصلت عليها .

على أن يحدد حد أدنى لمجموع الدرجات تستبعد المشروعات التى تحصل على أقل منها من الاختيار. و قد يستدعى الأمر تحديد حد أدنى لدرجة بعض المعايير الرئيسية لا يسمح لأى بديل أن يمر فى اختبارات الصلاحية مالم يتجاوزها ، و يتم ذلك عادة بالنسبة للمعايير الحاكمة مثل حجم الاستثمارات.و أقرب الأمثلة التى تحضرنى فى هذا المجال شهادات امتحانات الطلبة (البدائل والمشروعات) حيث يتم تحديد موضوعات الامتحان (المعايير هنا) و يحدد لكل موضوع درجة تعكس الأهمية النسبية له كما قد تحدد موضوعات معينة لا يجب أن تقل الدرجة التى يحصل عليها الطالب فيها عن حد معين و الا اعتبر راسبا ثم تقاس كفاءة الطالب بالنسبة لكل الموضوعات (المعايير هنا) و يعطى درجة فى كل موضوع و من مجموع الدرجات يمكن ترتيب الدارسين الناجحين .

و يعد هذا الأسلوب أفضل من الطريقة البسيطة كما يمكن وضعه على برنامج للحاسب الآلى و ان كان سيظل اعطاء الأوزان النسبية للمعايير مسألة تقديرية .

المبحث الثالث

دراسات الجدوى المالية

يمر المشروع بعد اتخاذ قرار انشائه بفترات متعاقبة لكل منها خصائص مختلفة و أهم هذه الفترات هي فترة الانشاء و التشييد و فترة التشغيل.و تتوقف فترة الانشاء و التشييد على طبيعة نشاط المشروع و ظروف التمويل و مصدر الحصول على المكونات الاستثمارية و قد يتراوح هذا بين أقصر الفترات و قد يمتد ليصبح سنوات يليها مباشرة فترة التجارب ثم فترة التشغيل ، و خلال فترة الانشاء و التشييد فان المستثمر يتحمل تكاليف مالية تتمثل فى شراء المكونات الاستثمارية دونما الحصول - غالبا - على دخل أو ايراد - بينما تتميز فترة التشغيل بوجود نوعين من التدفق النقدى : تدفق نقدى خارج - مدفوع - و يمثل مايتحمله المستثمر من تكاليف فى شكل أجور للعاملين و تكلفة للخامات و مستلزمات الانتاج و كذلك المصروفات المرتبطة بتشغيل المشروع . و التى تعتبر و سيلة للحصول على الانتاج ، و تدفق نقدى داخل نتيجة بيع المشروع لمنتجاته و غيرها . و اذا ما تمت مواجهة سنوية بين التدفق النقدى الداخل و التدفق النقدى الخارج - مع بعض التعديلات الخاصة بالضرائب و الاهلاك و عوامل أخرى - فان صافى هذه المقارنة هى مايحتمل عليه المستثمر سلبا أو ايجابا.و اذا ما اختصرنا هذه الخطوات فانه يصبح لدينا مفهوم واضح أن المستثمر يتحمل مبالغ مالية خلال فترة الانشاء و التشييد و يحصل على صافى التدفق النقدى اذا وجد فى مرحلة التشغيل .

و يصبح هدف المستثمر من قياس الجدوى المالية أو التجارية هو التأكد من :

- قدرة المشروع - من خلال صافى التدفق النقدى - على استرداد الاستثمارات التى سيتحملها و خلال فترة استرداد مقبولة .
- قدرة المشروع على تحقيق معدل عائد مناسب .
- قدرة المشروع على تحقيق التوازن بين الاحتياجات المالية اللازمة و مصادر الحصول عليها .

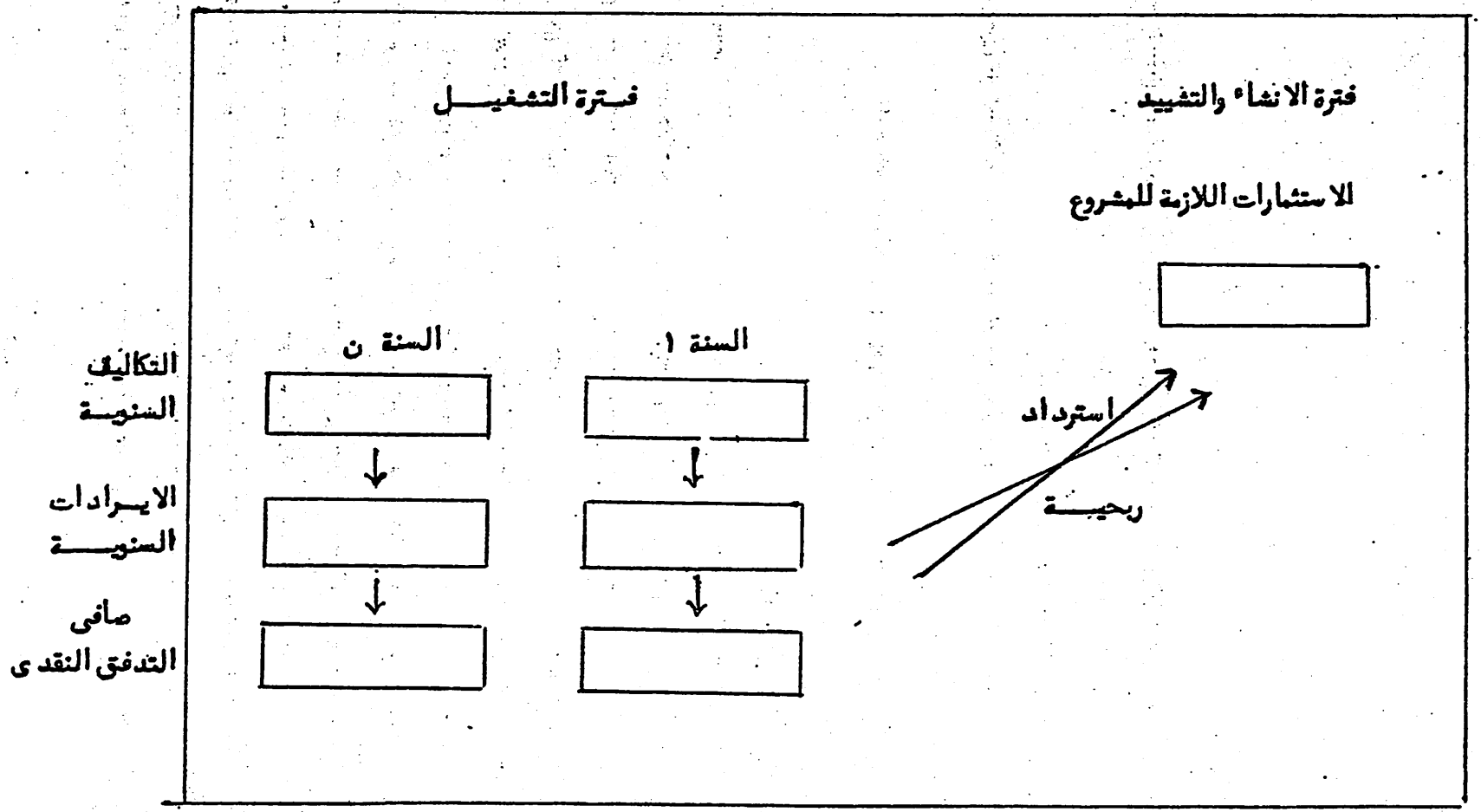

الملامح الرئيسية لدراسات الجدوى المالية

و تتم هذه الدراسة من وجهة نظر المستثمر و بناء على الأهداف التى يسعى الى تحقيقها و يعنى ذلك أن تقديرات التكاليف و الايرادات تمثل مايتوقع أن يتحمله المستثمر من أعباء مالية و مايحصل عليه من ايرادات دون اهتمام بما اذا كانت الأسعار التى استخدمت تعكس ظروف المنافسة الكاملة أو انها تعكس ظروف تحكمية نتيجة تدخل حكومى للدعم أو الاعانة أو نتيجة ظروف اقتصادية و يمتد ذلك ليشمل أسعار الصرف الخارجى اذ تستخدم أسعار الصرف التى تسود سوق التعامل المالى بغض النظر عما اذا كانت هذه الأسعار تمثل القيمة الاقتصادية التبادلية لوحدات النقد أم لا ، اذ أن مايهمنا هو حجم النقد المحلى المتوقع الحصول عليه من الصادرات أو المتوقع تحويله للخارج كتكلفة لبعض مكونات الاستثمار أو عناصر الانتاج .

و باختصار فان الجدوى المالية تركز تحليلاتها على مستوى المشروع كوحدة مستقلة من وجهة نظر المستثمرين و تهتم بقياس الآثار المباشرة للمشروع دون أن تمتد لقياس الآثار غيرالمباشرة و التى تمس جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية .

و يتم قياس الجدوى المالية فى صورة تحليل رقمى يعتمد على سلسة زمنية من البيانات التى يتم اعداد معظمها خلال مرحلة دراسات ماقبل الجدوى .

و تمر دراسات الجدوى المالية بعدة مراحل على النحو التالى :

المرحلة الأولى : اعداد القوائم المالية .

المرحلة الثانية : اختيار المعايير الملائمة للتطبيق .

المرحلة الثالثة : تطبيق المعايير و اعداد التوصيات .

أولا : اعداد القوائم المالية :

يتم خلال مرحلة دراسات ماقبل الجدوى دراسة و تحليل أهم المتغيرات المرتبطة بالمشروع و بدائله

المختلفة سواء من حيث المكونات الاستثمارية اللازمة للمشروع و الترجمة المالية لها و مصادر التمويل وشروط توفيرها ، و أيضا مكونات عناصر الانتاج من حيث الحجم و النوع و الجودة .. و التكلفة المالية المرتبطة بكل عنصر من العناصر و اسواق التوزيع و حجم المبيعات المتوقعة و أسعار البيع و احتمالاته في ضوء الظروف التى تسود السوق ... اضافة الى العوامل و السياسات الاقتصادية المتوقع أن تترك بصماتها المالية على نتائج أعمال المشروع . كل هذه الدراسات و التى سبق الاشارة اليها تمكن خبير دراسات الجدوى من اعداد القوائم المالية اللازمة لاجراء دراسات الجدوى و تشكل هذه القوائم : -

١ - قوائم مالية رئيسية :

و هى القوائم التى تستخدم بشكل مباشر فى اجراء دراسات الجدوى و هذه القوائم هى قائمة الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع و قائمة التكاليف السنوية و قائمة الايرادات السنوية و قائمة الايرادات السنوية و اقائمة صافى التدفق النقدى .

٢ - قوائم مالية مساعدة :

و هذه القوائم بعضها يعد لخدمة القوائم الرئيسية و تصب نتائجها فى هذه القوائم و أهمها قائمة الاهلاكات السنوية و قائمة أو بيان خدمة الدين و بعضها مثل قائمة الموارد و الاستخدامات يتم لأغراض التخطيط المالى أو حساب النسب و المؤشرات المالية .

و سنتعرض هنا نشكل موجز للقوائم الرئيسية :

١ - قائمة الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع (*) :

و تمثل قائمة الاستمثارات الكلية اللازمة للمشروع اجمالى الاستثمارات المتوقع أن يتحملها المستثمر منذ بداية المشروع كفكرة و حتى بداية التشغيل و يعتمد تقدير هذه الاستثمارات على الدراسات الفنية التى يقوم

(*) لمزيد من التفاصيل أنظر :
د. صالح مغيب ، دراسات الجدوى الفنية و المالية والاقتصادية ، تقدير الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع - مذكرة خارجية رقم ( ) معهد التخطيط القومى - القاهرة .

الخبراء الفنيين باعدادها و كذلك الأسعار المرتبطة بها ، و يتم وضعها فى قوائم مالية تعكس التوزيعات المختلفة لهذه الاستثمارات فاذا كان المشروع فى حاجة الى مبلغ ما كاجمالى استثمارات فان هذه الحاجة لاتتم مرة واحدة فى معظم المشروعات و انما تتم تدريجيا و خلال فترة زمنية معينة و من هنا كان أهمية التوزيع الزمنى للاستثمارات بحيث لا يتحمل المشروع الأعباء المالية لتواجد الأموال لحسابه فترة طويلة دون استخدامات أو يفقد العائد الممكن الحصول عليه خلال هذه الفترة ، و يقوم الفنيون باعداد الرسومات البيانية التى توضح خطوات التنفيذ المقترحة و ما يرتبط بها من مكونات لازمة كما أن شروط و ظروف الحصول على كل مكون تحدد طريقة و أسلوب تحمل التكلفة المرتبطة .... أيضا لا بد من توزيع هذه المكونات وفقا للمبادىء العلمية المتعارف عليها فى تحليلات الجدوى مابين أصول ثابتة و مصروفات تأسيس و استثمارات هيكلية و حد أدنى لرأس المال العامل ثم الاحتياطيات ... كما تواجه الدول النامية و منها مصر ظروف غير ميسرة لتد بير احتياجاتها من العملات الأجنبية و هنا يصبح من الضرورى توزيع الاستثمارات بين النقد المحلى و الأجنبى مع التعرف على سعر الصرف السائد بالسوق ... كما تواجه بعض المشروعات الكبيرة تعدد الأنشطة المرتبطة بها و يكون من المهم تحديد التكلفة الاستثمارية الخاصة بكل نشاط حتى يمكن حساب ربحيته بشكل مستقل وما اذا كان يؤدى الى زيادة الربحية للمشروع ككل أم الى تقليصها .

أيضا بالنسبة لمشروعات الاحلال و التجديد أو مشروعات التوسع فانه من الضرورى التعرف على المكونات الاستثمارية التى ستؤول الى المشروع فى شكله الجديد و كذلك الاستثمارات الاضافية اللازمة .

٢ — قائمة التكاليف السنوية :

و يتم اعدادها لفترات تغطى حياة المشروع . و تمثل التكاليف المتوقع أن يتحملها المشروع سنويا مقابل حصوله على عناصر الانتاج و مايرتبط بها من مصروفات و يعتمد اعداد هذه القوائم على الدراسات الفنية لحجم الانتاج المتوقع وتطوره فى المستقبل و ايضا حجم الطاقة الانتاجية التى سيتم تبينها ، والمعاملات الفنية التى تربط الانتاج و الطاقة الانتاجية بالخامات و مستلزمات الانتاج و أيضا دراسات الهيكل الادارى وعدد العاملين و توزيعهم على الفئات المختلفة للعمل و كذلك المصروفات المرتبطة بتشغيل الطاقة و المحافظة عليها و استمرار العمليات كما تعتمد أيضا على دراسة الخامات و مستلزمات الانتاج و سياسات الأسعار التى

سيتبناها المشروع و بذلك فان اعداد قائمة التكاليف المالية يعتمد أساسا على اعداد تقديرات عينية لعناصر التكاليف .

و يتم تبويب هذه التكاليف وفقا لاحدى النظريات المتعارف عليها فى مجال محاسبة التكاليف و ان كان الغالب أن تستخدم نظرية التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة .

٣ — قائمة الايرادات الكلية :

و تمثل التدفقات الداخلة الى المشروع من مصادره المتعددة سواء فى شكل ايرادات النشاط الرئيسى أو الأنشطة الفرعية أو ايرادات ثانوية أخرى و يعتمد اعداد قائمة ايرادات النشاط على الدراسات التى تم القيام بها فى مرحلة ماقبل الجدوى و التى تركز على دراسة السوق الخاص بالمنتج ... و الأسعار التى يتم بيع المنتج بها و السياسات البيعية الخاصة بالمشروع . على انه من المهم الفصل فى هذا القائمة بين الايرادات الخاصة بالنشاط الرئيسى و ايرادات الأنشطة الفرعية و كذلك الفصل بين ايرادات البيع فى السوق المحلى والايرادات المتوقعة نتيجة التصدير ... كذلك من الضرورى توضيح ما اذا كان التسعير سيتم بالأسعار الثابتة لسنة الأساس أم سيتم بالأسعار الجارية و مبررات ذلك .

٤ — قائمة صافى التدفق النقدى خلال فترة التشغيل :

و تمثل فى أبسط صورها مواجهة سنوية بين التكاليف و الايرادات مع بعض التعديلات أهمها :

— الاهلاك : فالاهلاك هو عبارة عن قيد دفترى لا يمثل تكلفة فعلية فى حينه و انما هو فى حقيقته استرداد للاصل مالم يقرر المستثمر اعادة استثماره فى أصل جديد و بالتالى لابد من اضافته فى قوائم صافى التدفق النقدى . وعدم اضافة الاهلاك الى قائمة صافى التدفق النقدى يؤدى الى ازدواجية الحساب حيث يتم استرداد الاستثمارات مرتين مرة من خلال اقساط الاهلاك و مرة من خلال معايير الربحية وبذلك تظهر نتائج الأعمال فى غير صالح المشروع .

- **الضرائب :** فالضرائب هى احدى توزيعات الدخل تحصل عليها الدولة بحق السيادة وهى لا تمثل بالنسبة للمستثمر ربحية أو استرداد و بالتالى لابد من خصمها من اجمالى الأرباح التى يحققها المشروع تمهيدا للوصول الى صافى مايحصل عليه المستثمر .

- **الفوائد :** يجب أن نفرق بين الفوائد على القروض الاستثمارية طويلة الأجل و الفوائد على القروض قصيرة الأجل و التى تمثل خصوم متداولة .

فالأصل أن فوائدالقروض تحسب ضمن قوائم التكاليف السنوية و ذلكوفقا للتحليل المحاسبى ولكن الأمر فى تحليلات الجدوى يثير بعض التساؤلات فاذا كانت الربحية سوف تحسب على اجمالى المبالغ المستثمره فاننى أرى أنيتم افتراض أن الاستثمارات كلها مملوكة للمشروع و يكون الهدف قياس هل المشروع مجدى فى حد ذاته و بصرف النظر عن مصادر التمويل أم أنه غير مجدى و هنا تضاف الفوائد على القروض طويلة الأجل والمستخدمة فى تمويل الاستثمارات الى قائمة صافى التدفق النقدى اذا كان قد تم حسابها ضمن قوائم التكاليف ، اذ أن عدم اضافتها تعنى أن هذه القروض يحسب لها عائد مرتين مرة كفائدة ضمن قوائم التكاليف و مرة كعائد ضمن معايير الربحية ... على أنه يجب التفرقة بين حالتين :

١ - قياس الجدوى المالية للمشروع ... وهنا تضاف فوائد القروض طويلة الأجل الى قائمة صافى التدفق النقدى .

٢ - قياس الجدوى المالية للمساهمين ... و هنا تظل الفوائد على القروض طويلة الأجل ضمن قوائم التكاليف و لاتضاف الى قائمة صافى التدفق النقدى .

و من هنا تأتى أهمية دراسة هيكل التمويل الملائم و الى أى حد يمكن زيادة ربحية رأس المال المملوك من خلال الاعتماد على القروض .

أما الفوائد على القروض قصيرة الأجل و التي تمول رأس المال العامل فان قوائم التكاليف لابد أن تشملها في كل الحالات

الحد الأدنى لرأس المال العامل :

يمثل الحد الأدنى لرأس المال العامل أحد المكونات التي تصاحب المشروع طوال حياته الانتاجية وتتعدد المعاملات الخاصة بالحد الأدنى و ان كان أهمها :

- الاستخدام التدريجي له خلال الفترة الأخيرة من حياة المشروع و يظهر ذلك بشكل غير مباشر نتيجة انخفاض التكاليف الجارية خلال هذه الفترة .
- تقدير قيمته في نهاية الفترة و اضافته الى قائمة صافي التدفق النقدي .

القيمة في نهاية العمر الانتاجي :

يتم تقدير القيمة المتوقعة لمكونات المشروع في نهاية عمره الانتاجي و تدرج قيمتها في السنة المتوقع الحصول على هذا التدفق النقدي فيها و ذلك بعد خصم أي تكلفة تترتب على هذا .

ثانيا : اختيار المعيار الملائم (*) :

تمثل معايير الاستثمار نماذج حسابية أو رياضية تتوقف نتائجها على الهدف من استخدامها والبيانات التي استخدمت كمعطيات لهذه النماذج . و دراسة معايير الاستثمار تتسع لتشمل العديد من التقسيمات الى معايير جزئية و معايير كلية ، و المعايير الجزئية هي التي تقيس كفاءة الاستثمار في علاقته بالعناصر الرئيسية للانتاج و تعتبر كل منها معايير ملائمة في ضوء ندرة عنصر الانتاج محل الدراسة .. أي أن هذه المعايير تعتمد على تقدير انتاجية كل مورد من الموارد على حده .. و أهم هذه المعايير الجزئية :

أ — معايير رأس المال : مثل معدل الربح — نسبة الانتاج لرأس المال، معدل العائد الداخلى القيمة الحالية ، فترة الاسترداد ، معيار كثافة رأس المـــال معدل دوران رأس المال • معدل الادخار •

ب — معايير العمل : مثل معيار التوظف لكل وحدة من رأس المال أو معيار الاستثمـــار عامـل •

حـ — معايير التبادل : مثل معايير نسبة العائد الخارجى لتكلفة الانتاج و العائـــــد الخارجى / الاستثمارات الخارجية : العائد المحدى / للتكاليف بالعملة الأجنبيـــة •

و فى مجال دراسة الجدوى المالية و باعتبار أن المستثمر يركز على حركة الأموال أكثر من تركيـــزه على حركة عوامل الانتاج الأخرى فان معايير رأس المال تعتبر المعايير الأكثر أهمية فى التطبيق على أنـــة كثيرا ما تثار تساؤلات عن الفرق بين ما هو معيار و ما هو مؤشر و بصفة عامة فان أكثر المعايير شيوعا فـــى دراسات الجدوى المالية المعايير التاليـــة :—

- معيار الربحية البسيط •
- معيار فترة الاســـترداد •
- معيار صافى القيمة الحاليـة •
- معيار معدل العائد الداخلى •

و سوف نتناول هنالمحة موجزة لكل من هذه المعايير :

معيار الربحية البسيط : و يمثل أبسط هذه المعايير و تتجه معظم الدراسات الى اعتباره مؤشـــر يتم تطبيقه فى مرحلة دراسات الجدوى الأولية بحيث يعطى انطباع عما اذا كانت جدوى المشروع تسمـــــح

بالدخول في مرحلة الجدوى التفصيلية أم لا . ومن حيث أسلوب حسابه فانه يتم اختيار أحد السنوات العادية لتشغيل المشروع باعتبارها السنة التى ستطبق على بياناتها هذا المعيار و عادة ماتكون هذه السنة بداية وصول المشروع الى الطاقة العادية للتشغيل و يطبق عليها المعادلة التالية :

$$\text{معدل الربحية البسيطة} = \frac{\text{صافى الربح + فائدة القروض}}{\text{الاستثمارات الكلية}} \times ١٠٠$$

و بذلك فهو يقيس ربحية المشروع بصرف النظر عن مصدر تمويله أما اذا أردنا قياس معدل الربحية البسيطة لرأس المال المملوك فانه يساوى :

$$\frac{\text{صافى الربح}}{\text{رأس المال المملوك}} \times ١٠٠$$

و هو يقيس متوسط الربحية البسيطة على الجنيه بالنسبة للمستثمرين .

٢ — فترة الاسترداد :

يهدف المستثمر كما سبق أن أوضحنا الى التأكد من قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات و قد تمثل فترة الاسترداد — فى حالة معينة — أهمية لدى المستثمر أكبر من أهمية حصوله على العائد ... و من القوائم المالية السابق اعدادها نجد أن :

- قائمة الاستثمارات الكلية تمثل ما سيتحمله المستثمر ماليا فى سبيل انشاء المشروع .
- قائمة صافى التدفق النقدى . و تمثل ماسيحصل عليه المستثمر سنويا وخلال عمر هذا المشروع .

و يهدف معيار فترة الاسترداد الى قياس :

- قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات و ذلك من خلال العلاقة بين مجموع صافي التدفق النقدى فى سنوات التشغيل و اجمالى الاستثمارات اللازمة .

$$\sum N.C.F \geq I$$

حيث أن I : يمثل الاستثمارات

$\sum N.C.F$ مجموع صافى التدفق النقدى السنوى .

و يوضح ذلك امكانية استردادا الاستثمارات خلال حياة المشروع بصفة عامة .

- فترة الاسترداد : و تقيس السنوات التى ستمر منذ بداية التشغيل و حتى استرداد الاستثمارات و تعرف بفترة الاسترداد ، و هناك طرق متعددة لحسابها لعل أكثرها شيوعا اعداد جداو ل توضح سنويا المتبقى من الاستثمارات بدون استرداد بعد خصم صافى التدفق النقدى السنوى و حتى يتم استردا د كل الاستثمارات .

و يمتاز هذا المعيار بالبساطة فى الحساب كما أنه يعتبر أكثر المعايير شيوعا فى التطبيق فى حالا ت الندرة المالية و فى حالة الاستثمار فى مشروعات خارجية فى الدول النامية وأيضا فى حالات المشروعات التى تتعرض بدرجة كبيرة للمخاطر نتيجة التقادم الفنى و كذلك المشروعات الجديدة على الاقتصاد القومى.الا انه يعاب عليه أنه يغفل قياس ربحية المشروع وهو هدف رئيسى للمستثمر مركزا فقط على فترة الاسترداد كما أنه يعامل وحدات النقد بشكل متساو رغم اختلاف الفترات الزمنية لتحقيقها .

٣ - معيار صافى القيمة الحالية :

و يعتمد تطبيق هذا المعيار على فكرة الخصم و القيمة الحالية . فمن المعروف أن أى مبالغ تستحق فى المستقبل يمكن خصمها لدى البنوك بسعر الخصم السائد و الحصول على قيمتها الحالية .. و بالتالى يعامل هذا المعيار التدفقات الاستثمارية وصافى التدفقات خلال فترة التشغيل على هذا الاساس حيث يتم اختيار سنة معينة تعتبر سنة الاساس - وعادة ماتكون بداية الاستثمار - يتم اليها خصم جميع التدفقات

النقدية و ذلك بسعر فائدة يعكس سعر الفائدة السائد بالسوق ، و يتم ايجاد القيمة الحالية للاستثمارات في هذا التاريخ و أيضا القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية خلال فترة التشغيل ... و تصبح المقارنة بين القيمة الحالية لما سيتحمله المستثمر و القيمة الحالية لما سيحصل عليه ، و هل الأمر في صالح المشروع بمعنى أن هناك صافي لهذه القيمة الحالية و حجم هذا الصافي . و يعتمد خبير التقييم في ايجاد القيمة الحالية على جداول القيمة الحالية أو تطبيق المعادلات الرياضية .

$$n.p.v = \sum_{i=1}^{n} \frac{ci}{(1+R)^{1}} - I$$

n.p.v = صافي القيمة الحالية

ci = صافي التدفق النقدي

R = سعر الفائدة

I = عمر المشروع

= القيمة الحالية للاستثمارات

صافي القيمة الحالية = مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية خلال فترة التشغيل - القيمة الحالية للاستثمارات

و يمتاز هذا المعيار بسهولة الفهم كما أنه يوجد التجانس بين وحدات النقد المختلفة خلال حياة المشروع و يعتبرأكثر ملاءمة في حالة المشروعات طويلة الأجل و التي لا تحقق أرباحا خلال الفترات الأولى للتشغيل . و يصلح هذا المعيار للتطبيق في اقتصاديات الوفرة المالية ... الا أنه يعاب عليه اعتماده على بيانات خارج المشروع مثل سعر الفائدة السائد في السوق ... كما يعاب عليه أنه يهتم بحجم صافي القيمة الحالية أكثر من اهتمامه بمعدلها و ان كان قد تم تطويره ليتلافى في هذا النقد من خلال ايجاد العلاقة بين حجم الاستثمارات و صافي القيمة الحالية .

٤ — معيار معدل العائد الداخلـــى :

و يعتمد هذا المعيار على البحث عن سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية للاستثمارات مساويـة لمجموع القيمة الحالية لصافى التدفقات النقدية خلال فترة التشغيل ، و يتم الوصول الى هذا من خـــلال التجربة و الخطأ ... كما أنه يمكن اذا ما وقع المعدل بين سعرين أن يتم استخدام التداخل للوصول الـى المعدل الصحيـــح .

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{ci}{(1+R)^{1}} - I = 0$$

حيث ci = التدفق النقدى

R = معدل العائد الداخلى — مجهول

I = القيمة الحالية للاستثمارات .

مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية خلال فترة التشغيل — القيمة الحالية للاستثمارات = صفر .

و يشارك معيار معدل العائد الداخلى معيار القيمة الحالية فى تحقيق التجانس بين وحدات النقـــد و أيضا صلاحيته فى حالات المشروعات طويلة الأجل الا أنه يمتاز عليها بتركيزة على قياس معدل العائد للجنيـه المستثمر و بذلك يعتبر أكثر ملاءمة فى حالة اقتصاديات الندرة المالية ... و لكن يعاب عليه التعقيـــــدات الحسابية المرتبطة بتطبيقه ... كما يعاب عليه امكانية ظهور أكثر من معدل الخصم اذا ما كان صافـــــى التدفق سالبا فى سنوات .

و اذا ما انتهى خبير دراسات الجدوى من اختيار المعايير الملائمة و تطبيقها فان الأمر يستدعـــــى و قبل اعداد تقرير توصياته اجراء :

— تحليلات حساسية : فالدراسات السابقة تتعرض للتنبؤبالعديد من المتغيرات التى تحكـــم نشاط المشروع فى المستقبل و التنبؤببعض هذه المتغيرات يحكمه عامل المخاطره و عدم التأكـــد

و يفـرض الأمر هنا ضرورة الاحتياط و بالتالى يقوم فريق الدراسة بوضع افتراضات عديدة لأهم المتغيرات الرئيسية و يقيس أثرها على نتائج أعمال المشروع حتى يضع الأمر بصورة أوضح أمام متخذى القرار •

- تحليلات النسب و المؤشرات المالية : ان نتائج القوائم المالية الرئيسية أو المساعدة هى الـــتى تساعد فى اجمالياتها على اظهار النتائج النهائية لدراسات الجدوى المالية الا أنه من المعروف أن كـــل قائمة من هذه القوائم تتكون من بنود فرعية تؤثر و تتأثر بالبنود الأخرى و لذلك يكون من الضـــرورى اخضاع هذه البنود الفرعية لبعض النسب و المؤشرات المالية التى يمكن أن تكشف عن مواطن ضعـــف تؤثر على نتائج أعمال المشروع و يمكن تصحيحه اذا ما تم التعرف عليـــه •

دراســـات الجـــــدوى الاقتصاديـــــة

أوضحنا فى مقدمة الدراسة أن مستوى الرفاهية لأى مجتمع يتوقف على مايملكه من موارد و على كفـــاءة تخطيطها و ادارتها • و ان المشروع لا يعدو ان يكون توليفه متناسقة من الموارد الاقتصادية يتم القيام بـــه لتحقيق منافع للمجتمع تتمثل فيما ينتجه من سلع وخدمات ••• و لأن الموارد الاقتصادية محدودة بطبيعتهـــا بينما الحاجات البشرية للمجتمع متزايدة ظهرت الحاجة الى دراسات الجدوى الاقتصادية لقياس كفاءة المشـــروع من حيث الموارد التى يخصصها المجتمع له و المنافع التى يحصل عليها منه ••• و قد يكون من المفيد هنـــا أن نركز على أهم الفروق بين دراسات الجدوى المالية و دراسات الجدوى الاقتصادية :

— تتم دراسات الجدوى المالية من وجهة نظر المستثمر و على مستوى المشروع و تهدف الى قيـاس قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات و تحقيق معدل عائد مناسب بينما تتم دراسات الجـــدوى الاقتصادية من وجهة نظر المجتمع و تهدف الى قياس مدى مساهمته فى تحقيق أهداف التنميـــة الاقتصادية و الاجتماعيـــة •

— أنه فى دراسات الجدوى المالية يتم قياس و تقدير الآثار المباشرة المرتبطة بالمشروع فقـــط بينما تهتم دراسات الجدوى الاقتصادية بقياس و تقدير الآثار الكلية للمشروع على الاقتصاد القومـــى سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة •

— أنه عند تقدير الايرادات والتكاليف المختلفة فان دراسات الجدوى المالية تستخدم أسعـــار السوق. لانها من وجهة نظرها تعكس التكلفة أو الايراد الذى سيحصل عليه أو يتحمله المستثمر غيـــر أن دراسات الجدوى الاقتصادية ترى أن سعر السوق لا يعكس التكلفة أو المنفعة الحقيقية الموازيـــة للتضحية أو العائد الذى يحصل عليه المجتمع و لذلك تتجه الى استخدام أسعار أخرى تعكس القيمـة الاقتصادية للتكاليف و المنافع و هى الأسعار الاجتماعيـــة •

— انه لتحقيق التجانس و اخذ تكلفة رأس المال فى الحسبان تعتمد دراسات الجدوى الماليـــة على استخدام سعر الفائدة التجارى كأساس للخصم أو ثمن لرأس المال الا أنه من وجهة نظر الاقتصاد القومى لا يعكس سعر الفائدة التجارى السلم التفضيلى للمجتمع فى الحاضر والمستقبل الأمر الذى يتطلب استبداله بسعر خصم اجتماعـــى •

— لا تهتم دراسات الجدوى المالية بقياس الآثار الخارجية للمشروع بينما تهتم دراسات الجدوى الاقتصادية بقياسها فى مرحلة الانتاج أو التوزيع أو الاستهلاك .

— تستخدم دراسات الجدوى المالية وحدات النقد باعتبارها معيارا للقيمة يعكس الأسعار المتوقعة دون أن توجه أى اهتمام الى التوازن الاقليمى أو اعادة توزيع الدخول بينما تسعى دراسات الجدوى الاقتصادية الى استخدام أوزان ترجيحيه تعكس أهداف المجتمع فى هذه الناحية .

— تقتصر اهتمامات دراسات الجدوى المالية على عناصر التكاليف و الايرادات على مستوى المشروع بينما تتسع اهتمامات دراسات الجدوى الاقتصادية لتشمل دراسة أثر المشروع على الموازين القومية .

و تمر دراسات الجدوى الاقتصادية بثلاث مراحل هى : —

أولا : استكمال البيانات اللازمة ، واعادة ترتيبها و تبويبها .

ثانيا : صياغة و تطبيق الأسعار الاجتماعية .

ثالثا : اختيار و تطبيق المعايير الملائمة .

د. صالح مغيب ، التقييم الاقتصادى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٢٤٥) ، مايو ١٩٧٦ .

أولا : استكمال البيانات اللازمة لدراسات الجدوى الاقتصادية :

أشرنا فى مرحلة ماقبل دراسات الجدوى بايجاز الى أهم البيانات الاقتصادية اللازمة و يهمنا فى هـذه المرحلة أن نستكمل مالم يتم توفيره فى المرحلة السابقة . على اننا نود أن نوضح هنا انه برغم التطور الفكرى و المدارس المتعددة التى تناولت موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية الا أن بياناتها الأساسية مازالت تعتمـد على ما تم اعداده في مرحلة دراسات الجدوى المالية و العمل على استكماله ، هذا من ناحية و من ناحيـة أخرى مازال الفكر النظرى لدراسات الجدوى الاقتصادية يواجه صعوبات فى التطبيق خاصة فى مجال البيانـات و من هذه الصعوبـات :

- صعوبة جمع أو تقدير بيانات كمية عن بعض المنافع التى تعود على المجتمع من انشاء المشروع و كذلك التضحياتالتى يقدمها من أجل انشائه و يقتصر الأمر فى هذه الحالة على اعداد بيانا ت وصفية لابد من ربطها بظواهر أو متغيرات أخرى حتى يمكن اعداد تقدير كمى لها .. و قـد لا يتمكن خبراء الدراسة من هذا الربط و بالتالى يتم الإعتماد فى تقديرها على التقديـر الشخصـى .

- أنه فى معظم الدول التى يتم فيها حساب المؤشرات القومية مثـل سعر الصرف الاجتماعـى و سعر الخصم الاجتماعى فان الأمر يستدعى و باستمرار اعادة النظر تبعا لتغير الظـروف الاقتصادية و حتى تظل معبرة عن ظروف الحاضر واتجاهات المستقبل .

- ان قياس الآثار الكلية للمشروع مازال يتم فى معظمه بطريقة تقديرية و ان حسابه بدقـة يحتاج الى وجود نظام متكامل لتخزين و استرجاع البيانات اضافة الى توسيع دائرة جـداول المدخلات والمخرجات التى تمكن من قياس المعاملات الفنية للآثار غير المباشرة .

- ان تعدد المتغيرات المؤثرة فى نشاط المشروع و ضرورة التنبؤ بالمتغيرات الخاصة بالنفقـات و المنافع و تقدير قيمتها و اتجاهاتها فى المستقبل فى ضوء العوامل المؤثرة عليها مسألة قـد

تكون خارج نطاق امكانيات فريق دراسة الجدوى حيث تحكمها ظروف الاقتصاد العالمـــــــى بما يلقى على البيانات الكثير من خلال الخبرة و التقدير .

و تمثل البيانات التالية أهم البيانات التى يتم استكمالها أو حسابهـا :

١ - القيمة المضافة للمشـــروع

يحتل هدف زيادة الدخل القومى أهمية كبيرة فى أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ســـــواء فى الدول المتقدمة أو النامية و تمثل القيمة المضافة التى تحققها المشروعات الأساس في حسابات الناتج القومـــى الاجمالى و بالتالى فان زيادة عدد المشروعات وزيادة القيمة المضافة التى يحققها كـل مشروع تؤدى الى زيـــادة الدخل القومـــى .

و تمثل القيمة المضافة الفرق بين قيمة الانتاج المتوقع سنويا لهذا المشروع و قيمة الخامات و مستلزمات الانتاج التى يستخدمها فى العملية الانتاجية و هذا الفرق هو مايحصل على المجتمع نتيجة تخصيصه بعـــــض موارده و يتدفق هذا الفرق فى شكل دخول يحصل عليها أفراد المجتمع فيحصل العاملون على الأجور و يحصـل المنظمون و أصحاب رأس المال على أرباح و يحصل الملاك على ريع و يحصل أصحاب القروض على فائدة وتحصـــل الدولة على الضرائب ، على أن مايتم انتاجه و بيعه يؤدى الى نقص فى قيمة الأصول التى تقوم بهذا الانتـاج و من هنا فانه اذا ما تم تخفيض القيمة المضافة بقيمة الاهلاك السنوى فاننا نحصل على صافى القيمة المضافـــة كذلك أيضا فان جزء من القيمة المضافة للمشروع قد يتجه للخارج اما فى شكل تحويلات لجزء من أجور العاملين الأجانب أو تحويلات لأرباح رؤوس الأموال الأجنبية المشاركة أو المقرضة و اذا ماتم تخفيض القيمة المضافة بهـــذه التحويلات فاننا نصل الى (القيمة المضافة القوميـــة الصافية) .

و بعد هذه الفكرة المبسطة فاننا نستطيع قياس أثر المشروع على الدخل القومى من خلال قيـــاس القيمة المضافة لهذا المشـــروع .

- التوازن الاقليمى و اعادة توزيع الدخل :

كثيرا مانجد أن متوسط الدخل للفرد و مايعكسه من مستوى معيشة و خدمات فى محافظة معينة أو اقليم معين من اقاليم الدولة أقل من المتوسط العام لسكان الدولة ، و قد يؤدى استمرار ذلك الى وجود فجوة حضارية بين المناطق الاقل تقدما و المناطق الأخرى كما يدفع الى الهجرة المكثفة من هذه المناطق الى مناطق أو مدن أخرى و مايرتبط بذلك من مشاكل النمو الحضرى و يصبح هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أن تعمل على اعادة التوازن النسبى بين المحافظات و الاقاليم المختلفة و يتم ذلك عادة من خلال اعادة توطين بعض المشروعات أو ايجاد عوامل جذب للمستثمرين فى هذه المناطق .

فاذا كان مشروع معين يمكن أن يتوطن فى المنطقة (أ) بناء على عوامل تجارية وحيث يمكن أن يحقق معدلا مقبولا من الأرباح ... لكن توطنه فى المنطقة (ب) و هى الأقل تقدما سوف يسهم فى تقدمها ... فانه لابد من اتاحة البيانات التالية : -

- مدى استخدام المشروع للمواد و مستلزمات الانتاج بالمنطقة (ب) و التى لم تكن تستخدم من قبل أو كانت تستخدم بكميات أو باسعار أقل .
- فرص العمل التى يتيحها المشروع لأبناء المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر .
- علاقات التكامل التى يمكن أن تنشأ داخل المنطقة بين المشروع و المشروعات الأخرى وكذلك المشروعات التى يمكن أن تنشأ لتمده بالخامات و المستلزمات و تلك التى يمكن أن تستخدم منتجاته .
- القيمة المضافة التى يحققها المشروع لأبناء المنطقة أو المحافظة و يتم حسابها من خلال تخفيض القيمة المضافة للمشروع بالتحويلات أو الدخول التى تتجه الى أفراد المجتمع من خارج المنطقة .

- الأثر على ميزان المدفوعـــــات :

يعبر ميزان المدفوعات عن الحقوق و الديون الناشئة بين بلد معين و الخارج نتيجة للمعامـــــــلات الدولية مقومه بالنقد و المستحقة الدفع خلال فترة زمنية اصطلح على تحديدها بسنة . و يسعى الاقتصاد القومى ضمن أهدافه الرئيسية الـى تحقيق التوازن أو تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات لذلك تلقى المشروعات الـــــتى تحقق فائض تصدير أو احلال محل واردات أهمية كبيرة فى اقتصاديات الدول النامية . و يترك المشروع آثـــاره المباشرة على النقد الأجنبى من خلال استيراده لبعض المكونات الاستثمارية و كذلك بعض الخامات و مستلزمـــات الانتاج ومن خلال تصديرة الكلى أو الجزئى للمنتجات كما يترك آثارا غير مباشرة من خلال انتاج المشـــــــروع لمنتجات تحل محل الواردات أو من خلال تخفيض بعض الخامات و مستلزمات الانتاج التى كانت تصدر للخـــــارج و سيتم استخدامها بالمشروع ... و يتم تجميع البيانات المرتبطة بذلك على مراحل ثلاث : -

- الآثار المباشرة على ميزان المدفـوعات ، و يمثل الجانب السالب لها تكاليف المكونات الاستثمارية التى يتم استيرادها فى الخارج و كذلك التكاليف السنوية لبعض عناصر الانتاج الغير متوفر محليـــــا و يمثل الجانب الموجب قيمة منتجات المشروع التى يخطط لتصديرها . و من العلاقة بيـــــن تقديرات التدفقات النقدية الخارجية نتيجة الاستيراد و التدفقات النقدية الداخلية نتيجة التصديـــر يتم مبدئيا حساب الأثر المباشر على ميزان المدفوعات .
- الآثار غير المباشرة على ميزان المدفوعات : يمثل الجانب الموجب فى هذه الآثار الوفـــــورات فى النقد الأجنبى اذا ما كانت منتجات المشروع سوف تحل محل منتجات كان يتم الحصول عليهـــا بالاستيراد ويمثل الجانب السالب النقص المتوقع فى تصدير بعض الخامات و مستلزمات الانتاج خـــلال فترة انشاء أو تشغيل المشروع و التى كان يتم تصديرها للخارج . على أن قياس هذه الآثـــار غير المباشرة قد يمتد لمراحل أخرى اذا ما ارتبط انشاء المشروع و تشغيله بانشاء و تشغيـــــل مشروعات أخرى أو كان من الكبر بحيث يؤثر الدخل المتولد منه على حجم الواردات الاستهلاكية .
- الآثار الاجمالية على النقد الأجنبى : تنتهى تقديرات الآثار المباشرة و غير المباشـــرة على ميزان المدفوعات باعداد جدول تفصيلى يوضح اجمالى أثر المشروع على النقـد الأجنبى .

تنمية الموارد البشرية و فرص العمـــل :

تختلف أولوية هذا الهدف على المستوى القومى باختلاف حجم الموارد البشرية المتاحة و مستـــوى المهارات العلمية و الفنية للقوى القادرة على العمل و الراغبة فيه و كذلك الطلب عليها فكما يؤدى تنفيذ المشروع الى ايجاد فرص عمل جديد فانه يتأثر بعرض القوى العاملة و نوعيتها ، فوفقا لنظرية منحنيات السواء فـــان العمل و رأس المال يمكن أن يحل أحدهما محل الآخر الى حد ما بمعنى أنه اذا كان المطلوب انتاج نصـــف مليون وحدة من المنتجات سنويا فانه عادة ما توجد طرق فنية بديلة يمكن أن يتم بها الانتاج و كل من هـــذه الطرق تتضمن حجما مختلفا من التكاليف الاستثمارية لانشائها و عددا مختلفا من العاملين لادارتها و تشغيلهـا و كلما كانت الأساليب و الطرق الفنية للانتاج مكثفة لرأس المال كلما تناقصت بصورة عامة العمالة اللازم تشغيلها و ان ارتفعت درجة المهارة المطلوبة و العكس . و تتم المفاضلة بين هذه الطرق فى ضوء :

— المفاضلة بين الأساليب المكثفة لرأس المال و الأساليب المكثفة للعمل فى ضوء الظـــروف و الامكانيات المحلية .

— ضرورة التوازن التكنولوجى على المستوى القومى و بما يسمح بمواصلة التقدم الحضارى .

على أنه فى مجال تحديد أثر المشروع على فرص العمل لابد أن نفرق بين العمالة المباشرة و التى تمثـل فرص العمل المترتبة على المشروع و المرتبطة به و العمالة غير المباشرة و يعتمد تقدير العمالـــة المباشـــرة علـــى :—

— حجم الانتاج المتوقـــع

— حجم الطاقة الانتاجيـــة

— خدمات الانتـــاج

اما العمالة غير المباشرة فهى تمثل فرص العمل التى يرتبها قيام المشروع بالنسبة للمشروعات الأخـرى التى ترتبط عملياتها الانتاجية بنشاطه سواء فى مجال الصناعات أو القطاعات المغذية للمشروع بالمـواد ومستلزمات

الانتاج أو المستخدمة لمنتجاته أو التى تقوم بتقديم الخدمات له أو للعاملين به • و فى الدول المتقدمة عادة مايتم استخدام معامل معين يعكس الوزن الترجيحى للعمالة غير المباشرة وفقا لطبيعة نشاط المشروع و يعتمد تقدير هذا المعامل على علاقات التشابك بين الأنشطة المختلفة للاقتصاد الوطنى بينما يتم تقديره فى الدول النامية على أساس الخبرة و فى ضوء البيانات المتاحة •

و يلى تقدير أثر المشروع على فرص العمل ضرورة توزيع هذه الفرص وفقا لفئاتها لما لذلك من أهمية عند تقدير الأجور • و ذلك على النحو التالى :

- المديرون
- الفنيون و الاخصائيون
- الملاحظون
- الكتبة
- عمال الانتاج
- عمال الخدمات الانتاجية
- العمالة العادية

الآثار غير المباشرة للمشروع :

المشروع هو وحده انتاجية فى محيط من المشروعات الأخرى يؤثر فيها و يتأثر بها و تهتم دراسات الجدوى الاقتصادية بقياس هذه الآثار • فقيام مشروع فى منطقة ما قد يؤدى الى وجود آثار غير مباشرة خلفية Indirect back wards effects تتمثل فى اعتماد المشروع على مشروعات أخرى فى توفير الخامات و مستلزمات الانتاج• و على فريق دراسات الجدوى أن يدرس أسلوب توفير هذه الاحتياجات • هل هناك منتجات كانت تتجه الى التصدير و بالتالى سيتم استخدامها بالمشروع بدلا من تصديرها أم أنه سيتم انشاء مشروع أو مشروعات جديدة لتمد المشروع باحتياجاته أم سيقتصر الأمر على قيام بعض المشروعات بتوسعات اضافية لتلبية هذه الطلبات • وقد تكون بعض المشروعات لديها طاقات

عاطلة لم تكن ظروف السوق تسمح باستخدامها و مع نشأة المشروع المقترح و حاجته الى الخامات و المستلزمات يتم تشغيلها و تسمى هذه بالآثار الخلفية الأولية Primary effects و هى تمثل الآثار المترتبة و المرتبطة بالمشروع المقترح الا أن هذه الآثار الأولية قد ترتب آثارا أخرى ثانوية Secondary effects تتمثل فى حاجة المشروعات التى ستوفر الخامات والمستلزمات الى مشروعات أخرى أو توسعات أخرى أو تسمح باستخدام طاقات عاطلة أخرى لم تكن مستخدمة • و بالمثل قد يؤدى قيام المشروع المقترح الى وجود آثار أمامية indirect Forward effects فيتم انشاء مشروع أو مشروعات تستخدم منتجات هذا المشروع كسلع وسيطة فى عملياتها الانتاجية أو أن يتم التوسع فى مشروعات قائمة أو استخدام طاقات عاطلة بها و هو مايمثل آثارا أمامية أولية كما أن هذه المشروعات أو التوسعات أو استخدام الطاقات العاطلة قد يؤدى الى ضرورة انشاء طاقات انتاجية أخرى أو التوسع فى طاقات قائمة ، و بما يوجد آثارا امامية ثانوية •

و هنا يصبح على فريق دراسات الجدوى :

- تحديد هذه الآثار الأمامية و الخلفية •
- تحديد مدى ارتباط المشروع بهذه الآثار فمثلا فى حالة استخدام طاقات عاطلة فان القيمة المضافة المتولدة عن هذا الاستخدام ترتبط بالمشروع المقترح رغم تحققها فى مشروع قائم ••• و هكذا •
- دراسة نظم المعلومات و البيانات المتاحة وجداول المدخلات و المخرجات المستخدمة للتعرف على مدى ملاءمتها لحساب هذه الآثار غير المباشرة •
- فى حالة عدم كفاءة نظام البيانات والمعلومات و جداول المدخلات و المخرجات هل يرى فريق الدراسة أن يتم قياس الجدوى باستخدام طريقة البرنامج المتكامل أم سيعتمد على طرق تقديرية فى حساب هذه الآثار •

و بعد تقدير هذه الآثار غير المباشرة تتم اضافتها الى النفقات أو المنافع الخاصة بالمشروع وفقا لطبيعتها •

الآثار الخارجية للمشـــــروع :

بجانب الآثار التى يرتبها المشروع على الطاقات الانتاجية لمشروعات أخرى فان قيام المشروع قـــد يؤدى الى آثار خارجية بعضها يضيف منافع للمشروعات المحيطة أو البيئة المحيطة و بعضها يضيف أعباء وتكاليف اجتماعية • فمن الآثار الايجابية نجد أن قيام مشروع فى منطقة ما قد يؤد ى الى تخفيض تكلفة النقـــل لمشروعات مجاورة كانت تعتمد فى توفير احتياجاتها من الخامات و مستلزمات الانتاج على انتاج مشروعات أخـــرى على مسافات بعيدة ••• و قد يؤدى قيام هذا المشروع و ما يتضمنه من استثمارات هيكلية الى انشاء طريـــق ممهد أو اقامة كوبرى يفيد المشروعات الأخرى و يخفض تكلفة النقل لها أو يؤدى الى عمر انتاجى أطول لوسائـــل النقل ••• كما قد يؤدى انشاء مشروع معين الى أن يعتبر مدرسة لتدريب كوادر فنية تنتقل منه للعمـــل فى مشروعات أخرى و بالتالى تستفيد هذه المشروعات من الخبرة والمهارة التى اكتسبوها فى المشـــــــروع الأول ••• و لكن قد يكون للمشروع المقترح آثار خارجية سالبة تضيف أعباء و تكاليف مثل ارتفاع التكلفـة السنوية لتشغيل مشروع آخر لو كان المشروعان ستخدمان عنصر انتاج واحد محدود الكمية و بما يؤدى الـــى ارتفاع أسعاره ، أيضا فى حالة المشروعات الملوثة للبيئة نتيجة انتشار الأدخنة أو تسرب المخلفـــــات الى مصادر المياه و مايرتبط بذلك من زيادة التكاليف لمكافحة هذا التلوث أو لعلاج المواطنين ••• و غيرهـا من الآثـــار •

و يواجه فريق دراسات الجدوى صعوبة فى تتبع هذه الآثار الخارجية و قياس آثارها ماليا و هنـــا يمكن الاعتماد على أحد الطرق التاليـــة :

- اعداد بيانات وصفية من هذه الآثار و محاولة ربطها بمتغيرات تمكن من تقدير قيمتها •
- تطبيق أسلوب مع و بدون المشروع with and without the project لقياس أثر المشروع على المشروعات الأخرى •

و بعد تقدير هذه الآثار الخارجية يتم اضافتها الى الايرادات أو التكاليف وفقا لطبيعتها و آثارهـــا على المجتمـــــع •

و تمثل البيانات السابقة أهم مايتم استكماله الا انها لا تمثل حصرا شاملا لكل البيانات اذ ان ذلك يعتمد علي طبيعة المشروع و نوع نشاطه و المرحلة التى تمر بها التنمية و نظم المعلومات و البيانات المتاحة .

و بعد استكمال هذه البيانات تبدأ خطوة أخيرة فى هذا المجال و هى اعادة ترتيب و تبويب البيانات .

اعادة ترتيب و تبويت البيانات :

بعد انتهاء الخطوات السابقة يكون قد تجمع أمام فريق دراسات الجدوى مجموعة كبيرة من البيانات منها بيانات دراساتالجدوى المالية و ماتم استكماله من بيانات لاحقة و لأن هذه البيانات لابد أن تعبر عن وجهة نظر الاقتصاد القومى فان أولى مراحل معالجتها هو اعادة تبويبها و ترتيبها علي هذا الأساس و قد يترتب على ذلك :

- استبعاد بعض بنود التكاليف أو الاعباء المالية مثل الرسوم الجمركية و رسوم الانتاج من حسابات المشروع لأنها و ان كانت تمثل تكلفة أو عبء مالى على المستثمر الا انها لا تعدو أن تكون مبالغ تحويلية تتم من شخص لآخر أو من جهة لأخرى داخل الاقتصاد القومى و لا تمثل نفقة اقتصادية .

- استبعاد بعض بنود الايرادات مثل الاعانات و المساعدات التى تدفعها الدولة فهذه المبالغ و ان كانت تمثل ايرادات للمستثمر الا انها ليست كذلك بالنسبة للاقتصاد القومى ، وانما تمثل اعباء يتحملها لتشجيع المستثمرين .

- الابقاء على بعض بنود التكاليف مع تعديل قيمتها لتعكس التكلفة الحقيقية الاقتصادية لها .

- اضافة بعض بنود التكاليف مثل الاهلاك فهو وان كان يمثل قيد دفترى بالنسبة للمستثمر تتجه دراسات الجدوى المالية الى اضافته الى صافى التدفق النقدى للمشروع الا انه يعكس نقص فى التكوينات الرأسمالية للمجتمع و بالتالى لابد من أخذه فى الاعتبار عند حساب صافى القيمة المضافة فى دراسات الجدوى الاقتصادية .

و بانتهاء مرحلة استكمال البيانات تنتهى مرحلة هامة من مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية و تبدأ مرحلة أخرى تتمثل فى تطبيق الأسعار الاجتماعية بدلا من أسعار السوق التى ترتبط بما تم جمعه من بيانات .

ثانيا : الأسعار الاجتماعية :

بعد التحليل السابق يتوافر لفريق دراسة الجدوى الاقتصادية كم كبير من البيانات عن المتغيرات المرتبطة بالمشروع داخلياو خارجيا ، و لكن معظم هذه البيانات تم استخدام أسعار السوق فى حساباتها نظرا لأن سعر السوق يعكس ماسيدفعه المستثمر كثمن لعناصر التكاليف أو ماسيحصل عليه كثمن لمنتجات مشروعه . فهل يعكس سعر السوق الأسعار من وجهة نظر الاقتصاد القومى ؟

الاجابة تكون بنعم اذا ما تحققت شروط معينة داخل الاقتصاد القومى اهمها أن تكون عناصر الانتاج موظفة توظيفا كاملاو أن تسود المنافسة الكاملة و حرية حركة عناصر الانتاج داخليا و خارجيا مع المعرفة الكاملة بالظروف الاقتصادية و فرصها ، و لكن هذه الشروط شروط نظرية يندر أن توجد فى الحياة العملية و خاصة بالدول النامية حيث تتدخل عوامل متعددة منها :

- تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية ووضع القيود على حرية حركة عناصر الانتاج و كذلك أسعارها و استخدام المؤشرات و الأدوات الاقتصادية للتأثير فى القرارات الاقتصادية مثل الضرائب و الاعانات و الحماية الجمركية و كذلك التشريعات الخاصة بوضع حد أدنى لأجور العاملين أو تحديد أسعار ثابتة لبعض المنتجات .
- حدوث تغيرات سريعة و مؤثرة فى البنيان الهيكلى للاقتصاد القومى تعجز ميكانيكية السوق عن احداث التوازن السعرى الذى يترتب على هذه التغيرات فى وقت مناسب .
- انشاء مشروعات ضخمة يؤدى انشائها و تشغيلها الى زيادة كبيرة فى الطلب على عوامل الانتاج أو طرح منتجات كبيرة مما يؤثر على حركة الأسعار .

و تؤدى هذه العوامل الى انحراف سعر السوق عن السعر الذى يمثل التكلفة الحقيقية و تستدعى اجراء تعديلات عليها او اعادة حسابها .

و قد تعددت المدارس الفكرية التى تناولت موضوع الأسعار الاجتماعية و اتجه بعضها الى الفكـــر النظرى الذى يصعب تطبيقه عمليا بينما اتجه بعضها الى الجانب التطبيقى و قد تركزت أهم هذه المـــدارس فـــى :

— تقسيم المنتجات الى منتجات تدخل فى التجارة العالمية و منتجات لا تدخل فيهـــــا: Traded and non traded goods وتتجه هذه المدرسة الـــى استخدام الأسعار العالمية • فالمنتجات التى سيتم تصديرها تسعر بأسعار الصادرات والمنتجات التى تحل محل الواردات يتم تسعيرها بأسعار الواردات أما عناصر الانتاج التى لاتدخل فـــى التجارة الدولية فيعاد تقسيمها الى مكوناتها الرئيسية و يطبق على الجزء الذى يدخل التجـــارة العالمية الأسلوب السابق فى التسعير أما الجزء الذى لايدخل فى التجارة الدولية فيعاد تقسيم مكوناته و هكذا حتى يتم حساب أسعار هذه المنتجات أو العناصر غير الداخلة فى التجـــارة الدوليـــة •

— افتراض أسعار نظرية للتوازن : فمن المعروف أن سعر التوازن هو السعر الذى عنـــده يتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى و أن التغير فى العرض الكلى أو التغير فى الطلب الكلـــى يؤثر على هذا السعر و يؤدى ذلك التأثير بدوره مع حرية حركة عناصر الانتاج و الألمام الكامـــل بالظروف الاقتصادية و فرصها الى اعادة التوازن مره أخرى الى الاقتصاد القومى و بذلك يمكـــن تقدير هذا السعر أو البحث عنه •

— تهذيب أسعار السوق : فالمفترض أن أسعار السوق تعكس القيمة الاقتصادية و لكن التدخلات المستمرة من جانب الدولة تؤدى الى انحراف هذا السعر عن قيمته الحقيقية • و يـــرى أصحاب هذه المدرسة أنه يمكن تهذيب سعر السوق من خلال استبعاد أثر الضرائب والرســـوم الجمركية و الاعانات و انه يمكن استخدام هذا السعر الجديد فى دراسات الجدوى الاقتصادية •

— استخدام تكلفة الفرصة البديلة أو العائد البديل :

و ترى هذه المدرسة أن السعر الذى يتم استخدامه هو السعر الذى يمثل العائـــد على المجتمع فيما لو تم توجيه عنصر الانتاج الـى مجال آخر بديل و كذلك سعر المنتجـــات هو السعر الذى كان المجتمع سيتشبع به احتياجاته من هذا المنتج ببديل آخر •

و لاشك أن الملم فريق دراسة الجدوى بهذه الطرق وغيرها و معرفته بمزايا و عيوب كل طريقة و كذلك البيانات المتاحة و ظروف الاقتصاد الذى يتم فيه التطبيق سوف تمكنه من اختيار البديل المناسب لكل حالة و سوف نتناول فيما يلى أحد النماذج التوضيحية وهو المكونات الاستثمارية :

تتعدد المكونات الاستثمارية اللازمة للمشروع و تختلف باختلاف المشروعات و يتم التسعير الاقتصادى لهذه المكونات باستخدام قائمة الاستثمارات المالية و العمل على تصحيح أسعارهـــا و يمكن أن تستخدم فى هذا التصحيح أكثر من أسلوب وفقا لطبيعة المكون و مصدر الحصول عليه و يعتمد ذلك على خبرة فريق دراسات الجدوى الاقتصادية فمثلا :

- المكونات التى يتم استيرادها ، تحسب تكلفة هذه المكونات على اساس سعر الاستيراد تسليم ميناء التصدير مضاف اليها تكلفة النولون البحرى و التأمين و يستخدم سعر الصرف الاجتماعى فى تحويلها الى العملات المحلية على أن يضاف الى هذه التكلفة المصروفات الداخلية مثل مصروفات التخليص و النقل من الميناء و غيرها و ذلك بعد استبعاد أية رسوم أو ضرائب من هذه المصروفات كما أنها لا تتضمن أية رسوم جمركية . و ينطبق ذلك على الآلات والمعدات و العدد و الالات المستوردة .

- المكونات المحلية التى كان سيتم تصديرها لو لم ينشأ المشروع . تحسب تكلفة هذه المكونات على اساس اسعار التصدير المحلى محولة بسعر الصرف الاجتماعى و مطروح منها الفرق فى تكاليف النقل و غيرها الى ميناء التصدير ، و يمكن أن ينطبق ذلك على بعض المكونات مثل أدوات تأثيث المكاتب أو ماشابها .

- المكونات الاستثمارية التى يتم استيرادها بمعرفة جهات أخرى و يقوم المشروع بشرائها محليا . تحسب التكلفة فى هذه الحالة كما فى الحالة الأولى و هى تكلفة الاستيراد مضاف اليها النولون البحرى و التأمين و مصاريف التخليص و النقل من الميناء مضاف اليها هامش يعكس الاهلاك فى المؤسسات التى قامت بالشراء كذلك الجهود التى قامت بها و يمكن أن ينطبق ذلك على حالات وسائل النقل و الانتقال ذات المنشأ الخارجى التى يتم الحصول عليها من السوق المحلى .

- الفرصة البديلة للاستخدام حيث تقدر التكلفة فى هذه الحالة على أساس ما كان سيحصل عليـــــه المجتمع لو لم يوجه هذا المكون الى المشروع و ينطبق ذلك مثلا على الأراضى فمن المفروض أن تـــتم دراسة الأراضى هل هـــى أراضى زراعية و بالتالى تحسب تكلفتها على أساس القيمة المضافة لها مخصومة الى سنة الأساس باستخدام سعر الخصم الاجتماعى . أم انها كانـــت أراضى صحراوية غير مستغلـــة و غير مخطط استغلالها و بذلك فان المنفعة التى كان سيحصل عليها المجتمع لو لم توجه للمشـــروع هى صفـــــر .

- المكونات الاستثمارية التى لادخل لها بالتجارة الدولية مثل المبانى و الانشاءات تحلل الى المكونـــات الرئيسية من حديد و اسمنت و خلافه و يتم حساب التكلفة على أساس سعر التصدير لهذه المكونات.

- المكونات الاستثمارية التى كان يمكن أن تستخدم بديل لها فى حالة عدم وجودها و هنا تحســـــب التكلفة باستخدام أى من الطرق السابقة فاذا تعذر ذلك تحسب تكلفة المكون البديل .

- المصروفات الأخرى و تحسب هذه المصروفات ضمن التكلفة و ذلك بعد استبعاد الرسوم والضرائب و الاعانات و ماشابهها .

و من هذا يتضح أن حساب التكلفة الاقتصادية للمكونات الاستثمارية تعتمد على طبيعة كل مكـــون و مصدر الحصول عليه و الهام فريق دراسات الجدوى بالطرق المختلفة للتسعير الاقتصادى .

تسعير الخامات و مستلزمات الانتـــاج

يطبق فريق دراسات الجدوى الأسس السابقة بالنسبة لتسعير الخامات و مستلزمات الانتاج .

الأجـــــور :

تمثل التكلفة المالية للأجور من وجهة نظر المشروعات التكلفة الاقتصادية من وجهة نظـــــر المجتمع و ذلك عندما يسود التوظف الكامل للعمالة . حيث الأجر المالى يعكس تكلفة الفرصـــــة

البديلة • و لكن اقتصاديات العمل فى الدول النامية تتميز بمجموعة من الظواهر أهمها :

— ان القوى البشرية القادرة على العمل و الراغبة فيه أكبر من فرص العمل المتاحة ويؤدى ذلك الى وجود بطالة سافرة اضافة الى البطالة المقنعة •

— التدخل المستمر من الدولة سواء بتحديد حد أدنى أو أعلى للأجور أو تحديد ساعات العمل و كذلك الضمانات الأخرى التى ترتب أعباء مالية على المشروع بما يؤدى الى انحراف الأجر المالى عن الأجر الاقتصادى •

— اختلال فى التركيب الهيكلى للعمالة فنيا بحيث نجد أن هناك ندره فى العمالة الماهرة ووفرة فى العمالة العادية •

و لتقدير الأجر الاقتصادى يتم تقسيم العمالة الى فئات ثلاث هى العمالة العادية و العمالة نصف الماهرة و العمالة الماهرة و يتم تقدير الأجر الاقتصادى على أساس العلاقة بين الأجر المالى و العرض و الطلب على كل فئة من هذه الفئات •

— العمالة العادية تعددت النظريات التى تعالج الأجر الاقتصادى لهذه الفئة بعضها اتجه الى اعتبار الأجر الاقتصادى لهذه الفئة هو صفر باعتبار أن الحصول عليها سوف يتم من نطاق البطالة المتاحة للمجتمع بينما اتجه رأى آخر الى ضرورة التعرف على مصدر هذه العمالة فقد يكون القطاع الزراعى مثلا و بالتالى فان تكلفتها على المجتمع سوف تمثل الانتاجية التى سيفقدها المجتمع الزراعى نتيجة خروجها منه و هكذا • الا اننا نرى لسهولة الحساب أن يتم تقدير الأجر الاقتصادى لهذه الفئة على النحو التالى :

الأجر الاقتصادى =

$$\text{الأجر المالى} - \frac{\text{القوى العاطلة غير المستخدمة (البطالة) من هذه الفئة}}{\text{اجمالى القوى العاملة فى هذه الفئة}} \times \text{الأجر المالى}$$

— العمالة نصف الماهرة : و تفترض معظم النظريات أن العرض من فئة العمالة نصف الماهرة يتقارب مع الطلب عليها فى الدول النامية و بذلك يؤخذ الأجر المالى على أنه يمثل الأجر الاقتصادى .

— العمالة الماهرة : برغم الوفرة النسبية للعمالة فى المجتمعات النامية الا انها تعانى من ندرة نسبية فى العمالة الماهرة : . و مع تدخل الدولة و باصدار التشريعات المنظمة للاجور فانها تضع حد أعلى للأجور وفقا للتقسيمات الوظيفية الخاصة بالعمالة و لاتتمكن هذه العمالة فى الحكومة أو القطاع العام من الحصول على أجر يزيد عن الحد الأعلى للدرجة المربوطين عليها . وعندما تتحرر بعض هذه العمالة من قيود هذه التشريعات فانها يمكن أن تحصل على أجر أعلى كما هو الحال بالنسبة لشركات الاستثمار و فروع البنوك الأجنبية و لتقدير الأجر الاقتصادى لهذه الفئة تستخدم المعادلة التالية :

$$\text{الأجر الاقتصادى} = \frac{\text{الطلب على العمالة الماهرة}}{\text{العرض من العمالة الماهرة}} \times \text{الأجر المالى}$$

— سعر الخصم الاجتماعى

يمثل رأس المال عنصر نادر سواء على المستوى القومى أو بالنسبة للمستثمرين . و لذا فان هناك ثمن لاستعمال رأس المال هو سعر الفائدة. و على المستوى القومى فان سعر الفائدة (التوازنى) هو الذى يتحقق عندما يتساوى العرض الكلى للنقود مع الطلب الكلى عليها . فاذا تغير العرض أو الطلب فان سعر التوازن يرتفع أو ينخفض ليتحقق التوازن من جديد ، فمثلا اذا زاد الطلب على النقود بأكثر من زيادة العرض منها فان ذلك يؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة فيقبل المودعون على الايداع و يعرض بعض المستثمرين عن الاقتراض و بذلك يزداد العرض و يتحقق التساوى بين العرض و الطلب عند سعر جديد للفائدة. الا أن التدخل المستمر لحكومات الدول النامية للسيطرة على القطاع المالى ووضع التنظيمات الخاصة يؤدى الى بعد سعر الفائدة التجارى عن سعره الاقتصادى كما يؤدى الى وجود أسعار فائدة متعددة . و يترتب على ذلك اختلاف

تأثيرها على التكاليف انشاء المشروعات و تشغيلها و لاشك أن مشروع يحصل على التمويل بفائدة مدعمة مثـــل مشروعات الاسكان سوف تختلف نتائج اعماله عن مشروع آخر يحصل على امواله بسعر تجارى ، كما أن معايير الخصم المالية تستخدم سعر للخصم بعكس سعر الفائدة التجارى فى معظم الحالات و يباعد ذلك بين نتائـج القيمة الحالية ماليا و نتائجها الاقتصاديـــة .

و لحساب سعر الخصم الاجتماعى يستخدم فريق دراسات الجدوى الاقتصادية طرقا أهمها :

- سعر الفائدة التوازنـــى :

وهو السعر الذى يتساوى عنده العرض الكلى للنقود مع الطلب الكلى عليها داخل الاقتصاد القومى على النحو الذى أشرنا اليه سابقا .

- ربحية المشروع مابعد الحـــدى :

حيث يـــتم ترتيب مشروعات الاقتصاد القومى وفقا لمعدل العائد منها ثم تدول هذه المشروعات وفقـــا لترتيبها حتى يستنفذ رأس المال المتاح. و ربحية المشروع مابعد الأخير تمثل الفرصة البديلة فى حالـــــة عدم تنفيذ أى من المشروعـــات .

- تكلفة الحصول على الأموال من مصادرها الخارجية بالنسبة للمشروعات التى تعتمد على التمويل الخارجى كليا أو جزئيـــا .
- سعر الاقتراض الحكومـــى .
- القيمة الحالية لوحدة النقد مخصومة على أساس التفضيل الزمنى من وجهة نظر المجتمع .
- معدلات النمو المستهدفة على المستوى القومى أخذا فى الاعتبار قطاعات الخدمات و قطاعـــات الرعاية و التنمية الاجتماعية و التى تهدف الى تقديم خدمات دون أن تحقق عائدا ماليا .
- ايجاد العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال و سعر الفائدة .

- سعر الصرف الخارجـــى

. تتوزع التكاليف الاستثمارية و الجارية و كذلك ايرادات المشروع بين النقد المحلى و النقد الاجنبـــى بالنسبة للمشروعات ذات العلاقة بالعالم الخارجى الا أن دراسات الجدوى سواء المالية أو الاقتصادية تستخـدم فى حساباتها وحدات النقد المحلى (الجنيه المصرى) مالم يتم الاتفاق علي غير ذلك • و يستدعـــــى الأمر فى هذه الحالة تحويل العملات الأجنبية الى عملات محلية و يتم ذلك باستخدامأسعار الصرف الخاصة بكل عملة و يتحدد سعر الصرف على اساس حركة السوق المالية مع السماح بحرية حركة الأموال دخولا و خروجـــاً و لكن فى معظم الدول النامية كثير ما تتدخل الحكومات لتحديد سعر صرف خارجى لعملتها الوطنية و ذلـــك لتحقيق أهداف اقتصادية أو لظروف سياسية و يؤدى هذا فى معظم الحالات الى تعدد أسعار الصرف المعملـــة الواحدة و أيضا الى تباعد هذه الأسعار عن سعر الصرف الاقتصادى و الذى يعكس القيمة التبادلية الاقتصاديـــة لوحدات النقد• و حتى يمكن قياس أو تحديد سعر الصرف الاجتماعى لابد من تصحيح أسعار الصرف الرسمية و نلاحظ فى جمهورية مصر العربية :

- أنه تبذل الآن الجهود لتوحيد سعر صرف الجنيه المصرى تمهيدا لتعويمه و ادخاله ســـــوق العملات المالية الا أن الأمر ما زال فى مرحلة التنفيذ متعدد الخطوات و لم تصل لمرحلـــة التحرير الكامل لاسعار الصرف •

- ان أسعار الصرف المحاسبية التى تم استخدامها فى الحسابات الاقتصادية لبعض المشروعـــات مازالت تعكس تعديلات تحكمية فى أسعار الصرف •

- ان سعر الصرف الذى يتم بالنسبة للجنيه المصرى خارج البنوك فى مصر و كذلك سعر الصـــرف فى البنوك الخارجية لا يعكس الظروف الاقتصادية للاقتصاد المصرى بقدر مايعكس حركة العرض و الطلب عليه نتيجة لحركة المسافرين بين الداخل و الخارج و أيضا لتمويل الاستيراد بـــدون تحويل عملـــة •

و من هنا فانه لتقدير سعر الصرف يمكن اتباع العديد من الطرق مثل استخدام سعر التبـــــاد ل محسوب على اساس القوة الشرائية لوحدات النقد المختلفة أو محسوب على أساس الوزن الترجيحى لقيمة الصادرات والواردات •

تسعيـــر المنتجـــات

ينتج المشروع منتجات متعددة من السلع و الخدمات يتجه بعضها الى التصدير كما يتجه البعض الآخر الى السوق المحلى للاحلال محل الواردات أو لاشباع الطلب على منتجات لم تكن تشبع اصـــــلا أو تشبع بمعدلات أقل ، و تمثل أسعار المنتجات أهم المتغيرات فى تقدير الايراد الكلى للمشـــــروع و نظرا لتعدد المنتجات تتعدد أساليب تسعيرها اقتصاديا على النحو التالـــى :

- المنتجات التى تدخل التجارة الدولية كصادرات . تستخدم الأسعار العالمية للتصديـر مع الأخذ فى الاعتبار الفروق الأساسية فى الجودة و الاسم التجارى بين المنتج المحلـــى و المنتج الخارجى كما تستخدم التكلفة البديلة للاستيراد فى تسعير المنتجات التى تحـل محل الواردات حيث تمثل الأسعار التى كان سيتحملها الاقتصاد القومى لو لم يتم الانتاج.

- المنتجات التى لا تدخل التجارة الدولية : يستخدم فى تسعيرها :

- أسعار السوق المحلى بعد أن يستبعد منها الضرائب و الاعانات و الرسوم بكافـــة أنواعها و بذلك يتم تهذيبها لتعكس القيمة الاقتصادية .

- أسعار المنتج الذى كان سيستخدمه المجتمع لو لم يتم انتاج المشروع .

- التكلفة الاجتماعية محسوبة على أساس الأسعار الاجتماعية لعناصر الانتاج مع اضافـــة هامش ربح له علاقة بمعدل النمو المستهدف للدخل القومى .

ثالثا : معايير قياس الكفاءة الاقتصاديـــــة

بعد الدراسات السابقة يتوافر لفريق دراسات الجدوى كم من البيانات عن المتغيرات المرتبطـــــة بالمشروع بشكل مباشر وغير مباشر تم تصحيحها لتعكس وجهة نظر المجتمع من حيث المكونات كتدفقات ومنافـع محسوبة بأسعار اقتصادية و يقوم الفريق بوضعها فى شكل قوائم أو كشوف أهمهـــا : -

— قائمة الاستثمارات اللازمـــة :

و تشمل هذه القائمة الاستثمارات اللازمة لانشاء المشروع فى شكل أصول ثابتة و مصروفات ايراديـــة مؤجلة و استثمارات هيكلية و حد أدنى لرأس المال العامل و احتياطيات كما تشمل أيضا الاستثمارات الأخـــرى المترتبة على العلاقات الأمامية و الخلفية للمشروع وأيضا أية استثمارات أخرى يرى فريق الدراسة أن لها علاقـــة بالمشروع • و توزع هذه الاستثمارات بين النقد المحلى والنقد الأجنبى و كما توزع زمنيا على فترة انفاقهـــا و أيضا حسب طبيعة النشاط •

— التكاليف السنويـــة :

تعبر عن النفقات المتغيرة و الثابتة التى يتحملها المجتمع سنويا للمشروع كما تشمل التكاليف السنوية المترتبة على العلاقات الامامية و الخلفية للمشروع و أية تكاليف سنوية غير مباشرة تكون ذات علاقة بالمشروع •

— المنافع الاقتصاديـــــة :

تشمل ترجمة نقدية للمنافع التى يحصل عليها المجتمع من المشروع فى كل سنة من سنوات حياتـــه الانتاجية اضافة الى المنافع التى تترتب على العلاقات الامامية و الخلفية للمشروع و كذلك الاثار الخارجية •

— القيمة المضافة الاجمالية و الصافية و توزيعاتها على الأجور و الأرباح و الفوائد و الربح ••

— عدد العامليـــــن :

و تشمل فرص العمل التى يتيحها المشروع اضافة الى فرص العمل التى توجد نتيجة الاثار غيـــــر المباشرة سواء الاثار الأمامية أو الخلفيـــة •

- الآثار على ميزان المدفوعـــات :

و يقيس الآثار المباشرة للمشروع على ميزان المدفوعات ثم الآثار غير المباشرة على النقد الأجنبى على النحو السابق شرحـــه .

- بيان وصفى : يوضح الآثار السلبية و المنافع الاجتماعية التى يمكن أن تترتب على انشاء المشروع و يصعب ترجمتها ماليا و أهم المتغيرات التى لو ارتبطت بها هذه الآثار فانه يمكن أن يـــــتم قياسها كميـــا .

يلى ذلك اختيار و تطبيق المعايير الاقتصادية و الخطوة الأولى هى أن يبدأ فريق دراسات الجدوى فى التعرف على أهداف التنمية الاقتصادية ، فتحديد أهداف التنمية الاقتصادية يعتبر خطوة ضروريـــــــة حتى يمكن قياس مدى مساهمة المشروع فى كل هدف من هذه الأهداف يلى ذلك اختيار المعيار الملائم لقيـــاس كفاءة المشروع بالنسبة لكل هدف و لنأخذ بعض الأمثلة التوضيحيـــة : -

- هدف زيادة الدخل القومى :

سبق أن أوضحنا أن القيمة المضافة تمثل مساهمة المشروع فى تحقيق الدخل القومى و أهـــــــم المعايير التى يمكن أن تستخدم فى هذا المجال و هـــى :

- القيمة المضافة لوحدة الاستثمارات .
- القيمة المضافة لوحدة الاستثمارات مخصومة بسعر الخصم الاجتماعى الى سنة الأساس.
- معدل العائد الداخلى الاقتصادى .
- متوسط انتاجية العمـــــل .

— هدف زيادة فرص العمل :

سبق أن أوضحنا أن عدد العاملين بشكل مباشر أو غير مباشر يمثل فرص العمل التى يتيحهـا المشروع للاقتصاد القومى و أهم المعايير التى يمكن استخدامها :

معيار التوظف لكل وحدة من الاستثمارات

معيار الاستثمارات / عامـل

— توازن أو تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات :

سبق أن أوضحنا أن صافى الأثر على ميزان المدفوعات يقيس مدى مساهمته المشروع فـــــى زيادة أو تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات ، كما أن اجمالى الأثر على النقد الأجنبى يعطـــــى أيضاحا لصافى أثر المشروع على النقد الاجنبى بالاقتصاد الوطنى وأهم المعايير التى يمكن استخدامها :

معامل التغطية لوحدة الاستثمارات بالنقد الأجنبى

معامل التغطية لوحدة الاستثمارات و التكاليف بالنقد الأجنبى

العائد الحدى المتكاليف بالعملة الأجنبيـــة

— التوازن الاقليمـــى :

سبق أن أوضحنا أن القيمة المضافة للاقليم تمثل مساهمة المشروع فى تحقيق التوازن بيـــن هذا الاقليم و الاقاليم الأخرى و أهم المعايير التى يمكن استخدامها :

القيمة المضافة لوحدة الاستثمارات بالاقليم

وهكذا تحدد باقي الأهداف و يتم اختيار المعيار الملائم و قياس مدى مساهمة المشروع في تحقيق هذا الهدف و تعتبر هذه الطريقة أكثر الطرق شيوعا في التطبيق بالنسبة للمشروعات الا أنه يعاب على هذه الطريقة أنها تعطى نتائج متعددة وفقا لتعدد أهداف التنمية الاقتصادية ، و لأن هذه الأهداف غير متجانسة فانه يصعب ايجاد مقياس موحد يقيس كفاءة المشروع بصفة عامة رغم وجود مقاييس فرعية تقيس كفاءة كل هدف من الأهداف و للتغلب على هذه الصعوبة يوجد أحد طريقتين :

- التركيز على هدف رئيسى واحد و اعطاء أوزان ترجيحية مالية تعكس الأهمية النسبية لكل هدف من الأهداف الأخرى . و قد طبق هذا الاتجاه في الهند حيث أعطى وزن ترجيحى مرة ونصف لكل وحدة نقد يتم تحقيقها كربح في ترانسلفانيا و ذلك باعتبارها منطقة تسعى الحكومة لتنميتها و هكذا يمكن أن يعطى وزن مالى لكل هدف من الأهداف .

- تحديد حزمة درجات معينة و لتكن ١٠٠ درجة توزع على أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حسب الأهمية النسبية لكل هدف بالنسبة للأهداف الأخرى . يلى ذلك قياس مدى مساهمة المشروع في تحقيق كل هدف و يعطى لهذه المساهمة درجة ، و من تجميع الدرجات التى حصل عليها المشروع في كل هدف نصل الى مجموع الدرجات التى تقيس مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف . و تواجه هذه الطريقة مثل سابقتها ان الوزن النسبى الذى يعطى لكل هدف يعتمد على وزن سياسى لهذا الهدف و برغم ذلك فان هذه الطريقة تعتبر أفضل الطرق لترتيب المشروعات وفقا لأهميتها على المستوى القومى .

الفصل الثالث

دراسات الجدوى و السياسات و المؤشرات الاقتصادية

عند تناولنا لمراحل دراسات الجدوى فى الفصل السابق تعرضنا لدراسات الجدوى المالية و دراسات الجدوى الاقتصادية ، و أوضحنا أن دراسات الجدوى المالية تتم من وجهة نظر المستثمر و يهدف التأكد من قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات و قدرته فى نفس الوقت على تحقيق معدل عائد مناسب. و اذا ما أكدت دراسات الجدوى المالية ذلك فان المستثمر سيتخذ قرار الموافقة على انشاء المشروع . و أوضحنا أيضا أن دراسات الجدوى الاقتصادية تتم من وجهة نظر الاقتصاد القومى و تهدف الى التأكد من قدرة المشروع على المساهمة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و اذا ما أكدت دراسات الجدوى الاقتصادية أن ماسيحصل عليه الاقتصاد القومى من منافع اقتصادية أكبر مما يتحمله من نفقات فى سبيل انشاء المشروع فان الاقتصاد القومى — ممثلا فى أحد أجهزته — سوف يتخذ قراره بالموافقة على انشاء المشروع . و بصرف النظر عن مصادر التمويل أو ملكية المشروع — قطاع خاص أو قطاع عام — فان دراسات الجدوى المالية و دراسات الجدوى الاقتصادية تعتبر ضرورية للموافقة على قيام المشروع و ان كانت أولوية الاهتمام بهما تختلف نظرا لاختلاف أهدافهما . فالمستثمر يسعى للربح فى المقام الأول و مثار اهتمامه هو الجدوى المالية ، و الاقتصاد القومى يسعى الى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مثار اهتمامه هو المنافع الاقتصادية. و اذا كان المستثمر عند اقتناعه بجدوى المشروع يتخذ قرار الموافقة على انشائه فان الاقتصاد القومى — ممثلا فى أجهزته التنفيذية — يمنح الموافقة اذا ثبتت جدوى المشروع اقتصاديا .

و لكن هل يمكن أن يحدث اختلاف بين نتائج الجدوى المالية و نتائج الجدوى الاقتصادية ؟ نقول نعم يمكن أن يحدث هذا الاختلاف نتيجة عاملين :

العامل الأول : أنه فى معظم الاقتصاديات الحالية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية يختلف السعر الاقتصادى و الذى تستخدمه دراسات الجدوى الاقتصادية عن أسعار السوق و الذى تستخدمه دراسات الجدوى المالية و يرجع هذا الاختلاف الى عوامل متعددة أهمها التدخل المستمر للدولة فى الحياة الاقتصادية ... و لاشك أن اختلاف التسعير سوف يؤدى الى اختلاف النتائج اضافة الى أن الجدوى المالية تقيس الآثار المالية المرتبطة بالمشروع فقط بينما تأخذ الجدوى الاقتصادية كل الآثار فى الاعتبار .

العامل الثانى : اختلاف أولويات الاهتمامات مابين المستثمر و الاقتصاد القومى فالمستثمر هدفه تحقيق الربح فى الأجل القصير أو الطويل ، صحيح قد توجد أهداف فرعيه أخرى مثل تحسين سمعته أو صورته لدى المجتمع أو المستهلكين ، و لكنها تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الهدف الرئيسى ٠ أما الاقتصاد القومى فتعدد أهدافه مابين زيادة الدخل القومى ، توازن ميزان المدفوعات ، زيادة فرص العمل ، اعادة توزيع الدخول ٠٠ و تفرض ظروف كل مجتمع أولويات لهذه الأهداف وفقا لمشاكل التنمية و الظروف التى يواجهها ٠٠

و برغم هذا الاختلاف فان اهتمامات المستثمر و الاقتصاد القومى يوجد بينهما عاملان : ـ

العامل الأول : ان عنصر الانتاج الذى يمثل ندره لدى المستثمر و الذى يسعى الى تعظيمه هو رأس المال و هذا العنصر هو أحد مكونات الانتاج فى الاقتصاد القومى و التى تتمثل فى الموارد الطبيعية و القوى العاملة و التكوينات الرأسمالية و بذلك فان المستثمر وهو يسعى الى تحقيق هدفه انما يستخدم عناصر الانتاج المتاحه بالمجتمع و من هنا فان تقديرات تكلفة الاستثمارات أو تكلفة التشغيل سواء للجدوى المالية أو الجدوى الاقتصادية انما تنصب ـ فى معظمها ـ على تقدير لكميات من عناصر الانتاج برغم اختلاف أسس التسعير ٠

العامل الثانى : ان المستثمر وهو يسعى لتحقيق أهدافه فى الربح يساهم و بشكل مباشر فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال نتائج أعمال مشروعه و أثرها على زيادة الدخل القومى فى شكل قيمة مضافة أو تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات من خلال صادراته و زيادة فرص العمل من خلال تشغيل المشروع للعمالة و هكذا ٠

و نتيجة لعوامل الاختلاف و الاتفاق هذه قد تواجه بثلاث مواقف :

الموقف الأول : المشروع مجدى ماليا بمعنى أنه يحقق أهداف المستثمر ومجد ى اقتصاديا بمعنى انه يساهم مساهمة فعالة فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.و لاتوجد مشكلة أمـــام هذا المشروع فالمستثمر سوف يتخذ قرار الموافقة على انشائه فى ضوء الأهداف الـــتى يسعى الى تحقيقها و الاقتصاد القومى - من خلال أجهزته التنفيذية - ســـو ف يمنح الموافقة لهذا المشروع فى ضوء أهداف التنمية و أولوياتها .

الموقف الثانى : المشروع غير مجدى ماليا بمعنى أنه لا يحقق أهداف المستثمر و غير مجدى اقتصاديات بمعنى أن مساهمته فى تحقيق أهداف التنمية لا ترقى الى اعطائه أولوية و بذلك فهـو مرفوض ماليا و اقتصاديـــا .

الموقف الثالث : مشروع غير مجدى ماليا بمعنى أنه لا يحقق أهداف المستثمر و أن المستثمر لـــــن يقبل على اتخاذ قرار بانشائه و ذلك فى ضوء النتائج و المؤشرات التى أظهرتها دراســات الجدوى المالية ، و لكن نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية تؤكد على امكانيـــــــة اعطائه أولوية فى ضوء مساهمته فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان هذا الموقف الأخير هو الذى يثير اهتمامنا فى هذا الفصل اذ ان الاعتماد على نتائج دراسات الجدوى المالية فقط قد يؤدى الى غياب مشروعات يكون المجتمع فى حاجة ماسة الى انتاجها من السلع و الخدمات نظـــرا لعدم اقبال المستثمرين على القيام بها لعدم جدواها المالية بالنسبة لهم وذلك رغم أن مؤشرات الجدوى الاقتصادية تؤكد أهميتها بالنسبة للمجتمع و يستدعى هذا ضرورة التفكير فى أسلوب متكامل يعتمد على مجموعة من المؤشـــرات و الأدوات الاقتصادية لعلاج مثل هذه الحـــالات .

و يرتبط بهذا الموقف مواقف أخرى قد لا تتماثل معه من حيث عدم جدواها المالية و لكنها تتماثل معـه فى أهمية العلاج منها على سبيل المثـــال :

مشروعات تحقق نتائج ايجابية للمستثمرين و ذلك فى ضوء الموقع التجارى الذى تم اختياره للمشـــرو ع من وجهة نظرهم و معنى ذلك أن المستثمر سوف يتخذ قرار الموافقة على انشاء المشروع بناء على نتائج دراســـات

الجدوى المالية و التى شملت المفاضلة بين مواقع بديلة لتوطن المشروع و اختارت التوطن فى مكان ما بناء على اعتبارات التكلفة و العائد المالى ... بينما يرى الاقتصاد القومى من خلال أحد أجهزته أن يتم توطين المشروع فى مكان آخر لتحقيق اعتبارات اقتصادية و اجتماعية قد يكون أهمها العمل على تنمية منطقة معينة من خلال زيادة فرص العمل لأبنائها أو استخدام الخامات المتاحة بها أو اعتبار هذا المشروع محور للتنمية بها يجذب حوله مشروعات أخرى ... و لكن اعادة التوطن سوف ترتب آثارا سالبة على نتائج دراسات الجدوى المالية بحيث تصبح غير مجدية للمستثمر .

ان الأسلوب المقترح للتغلب على مثل هذه الحالات و بالتالى العلاج اللازم لجعلها مشروعات جاذبه للمستثمرين تتفق نتائجها مع الأهداف التى يسعون الى تحقيقها تتمثل فى :

١ - استخدام معيار كمى لتقدير نطاق الدعم المالى .

٢ - دراسة السياسات و المؤشرات الاقتصادية المتاحة لتشجيع الاستثمارات .

٣ - اختيار المؤشر المناسب .

١ - المعيار الكمى لتقدير نطاق الدعم المالى :

يتجه المستثمر الى الموافقة على انشاء المشروع اذا ما حقق أهدافه التى سبق أن أشرنا اليها و تتركز بصفة رئيسية فى قدرة المشروع على استرداد الاستثمارات التى تحملها المستثمر و تحقيق معدل عائد مناسب . و فى معظم المشروعات التى أشرنا اليها قد نجد أن معدل العائد لا يكون مناسبا من وجهة نظر المستثمر و ذلك فى ضوء أوجه الاستثمار البديلة أو مجالات التوظيف المالى المتاحة أمامه و من هنا لن يقبل على انشاء المشروع الا اذا حقق له معدل عائد يراه كافيا لتشجيعه على اتخاذ القرار و يستدعى ذلك دراسة :

١ - العائد المالى حجما أو معدل وفقا لدراسات الجدوى المالية الحالية مع اجراء فحص تحليلى للمتغيرات الرئيسية الخاصة بالمشروع للتعرف على المتغيرات التى اذا ما تم التأثير فيها فان نتائج دراسات الجدوى المالية يمكن أن تتغير و فى صالح اتجاه قرار الموافقة .

٢ — دراسة طبيعة النشاط الاقتصادى و الظروف المالية المحيطة بالمشروعات المشابهة أو تلك التى يمكن أن يتجه اليها المستثمر و بالتالى تقدير العائد المالى — حجما أو معدل — و الذى يكون كافيا لأن يتخذ المستثمر وفقا له قرار الاستثمار .

٣ — تحديد الفرق بين العائد المالى لنتائج دراسات الجدوى المالية بوضعها الراهن و العائد المستهدف للمستثمر . و يحدد هذا الفرق نطاق الدعم المالى اللازم توجيهه للمشروع ليجعل نتائج دراسات الجدوى المالية كافية لاتخاذ المستثمر قرار الموافقة على انشاء المشروع .

و لاشك أن نطاق الدعم اللازم توجيهه للمشروع يختلف من مشروع لآخر وفقا لطبيعة نشاطه و الظروف المالية و الاقتصادية التى تسود المجتمع حوله . كما أن هذا الدعم سوف يمثل عبئا على الايرادات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر ، و بصرف النظر عن الأداة التى سيتم استخدامها لتقديم هذا الدعم . و من هذا المنطلق فان حجم أو معدل هذا الدعم يجب أن يتم دراسته فى ضوء نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية و يستدعى ذلك :

— دراسة العائد الاقتصادى للمشروع فى ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية مع دراسة تحليلية للمتغيرات الرئيسية للمشروع للتعرف على تلك المتغيرات التى تمثل بياناتها فروقا محسوسة مع بياناتها فى دراسات الجدوى المالية . و بما يساعد على التعرف على المتغيرات التى يمكن معالجتها بحيث تؤدى النتيجة الى أن تصبح مجدية ماليا و لتوضيح ذلك نجد أن المقارنة مثلا بين بيانات التكاليف الاستثمارية من الناحية المالية و من الناحية الاقتصادية تشير الى ان التكلفة المالية لاقتناء الآلات و المعدات مرتفعة ماليا أو أن تكلفة شراء الأرض مرتفعة ماليا بينما من الناحية الاقتصادية ليست كذلك و أن ذلك نتيجة الرسوم الجمركية على الآلات و المعدات مثلا أو أن الاراضى برغم ارتفاع قيمتها ماليا الا أن العائد البديل من الناحية الاقتصادية قليل أو معدوم كما فى حالة الاراضى الصحراوية و من هنا يتم التعرف على المتغيرات التى لو تم التأثير فيها ماليا فان نتائج دراسات الجدوى المالية سوف تتحسن .

— تحديد الفرق بين العائد المالى وفقا لدراسات الجدوى المالية الحالية — و قبل الدعم — و بين العائد الاقتصادى و فقا لدراسات الجدوى الاقتصادية و يمثل هذا الفرق الحجم أو المعدل الممكن

للسياسات و المؤشرات الا قتصاديةأن تعمل فى نطاقه • فلا شك أن توجيه دعم مالى للمشـــــروع بزيد عن هذا الحد سوف يمثل عبئا على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيره على حجم التمويل المتـاح للاستثمارات العامة أو الانفاق العام و يحد من قدرتها فى المستقبل •

و يقود هذا التحليل الى وجود نتيجتيـــن : —

— النتيجة الأولى : توضح نطاق الدعم المالى اللازم للمشروع و يتمثل ذلك فى الفرق بين العائـــد المالى وفقا لنتائج دراسات الجدوى المالية ، و العائد المالى الكافى لتشجيع المستثمر على اتخـــاذ قراره بالاستثمـــار •

— و النتيجة الثانية : توضح نطاق الدعم الممكن توجيهه للمشروع و يتمثل فى الفرق بين العائـــد المالى وفقا لنتائج دراسات الجدوى المالية و العائد وفقا بنتائج دراسات الجدوى الاقتصاديـــة •

وهذا النطاق الأخير هو المسموح فى حدوده أن تستخدم المؤشرات و السياسات الاقتصادية لتحقيـــق آثارها فى نتائج دراسات الجدوى المالية •• فهذا الدعم و ان كان يمثل عائدا للمشروع من خلال تأثيره علـــى التكاليف و الايرادات الا أنه يمثل عبئا على المجتمع لو زاد عن نطاقه سوف يؤثر سلبيا على اقتصاديات المشـــروع و يقلل من جدواه الاقتصادية و يفقد المشروع موقعه النسبى فى أولويات التنمية و بذلك فان المشروعات مجـــال اهتمامنا فى هذا التحليل هى المشروعات التى يتساوى أو يقل نطاق الدعم اللازم لها عن الدعم الممكن توجيهـــه أما تلك التى يتجاوز نطاق الدعم اللازم لها ذلك النطاق الممكن فانها تفقد أهميتها الاقتصادية كما فقدت أهميتهـــا المالية للمستثمـــر •

٢ — السياسات و المؤشرات الاقتصاديـــــة :

من أجل تدعيم التنمية الاقتصادية تتبنى معظم الدول — ومن بينها مصر — مجموعة مـــــن السياسات و الأدوات و المؤشرات لتشجيع الاستثمار و قيام المشروعات بعضها له الطابع العام الذى يسعـــــى الى اشاعة الاستقرار الاقتصادى بالمجتمع و ايجاد روح التفاؤل لدى المنظمين و التي تمثل أكبر العوامل تأثيـرا فى الرواج الاقتصادى مثل وضع استراتيجية واضحة للتنمية الاقتصادية و تأمين رؤوس الأموال ضد التأمـــــيم أو المصادرة و ضمان تحويلات الأرباح و اعادة تصدير رأس المال الأجنبى للخارج ... و تلقى هذه السياســات بآثارها على المناخ العام للتنمية و تستفيد منها كل المشروعات بدون تفرقة ... و يرتبط بهذه السياســـات و المؤشرات مجموعة أخرى ذات صفة عامة و تستفيد منها المشروعات التى تقع فى نطاق تطبيقها مثل :

— تفضيل المنتجات الوطنية فى التعاقد : وذلك باعطاء أولوية للمنتجات المحلية على مثيلاتهـــــا الأجنبية لتأمين المشتريات الحكومية ... ويتم ذلك أمابشكل مطلق أو نسبى و يساهم فى توسيـــع رقعة السوق أمام منتجات المشروعات المحلية.

— الاتفاقيات التجارية : و التى تسعى الى توسيع رقعة السوق الخارجى أمام المنتجات المحليـــــة من خلال الاتفاق على صفقات متكافئة أو غير متكافئة أو تحسين وضع المنتجات المحلية فى أســـــواق الدول الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية عليها فى الدول المستورده أو الغاء أو تخفيـــف القيود الكمية على استيرادها .

— الحماية الجمركية : تتمثل فى القيود على الواردات ذات المنتج المحلى المماثل سواء اتخذت هـذه الحماية شكل القيود الكمية على الواردات من خلال تقييد استيرادها أو رفع الرسوم الجمركية علـــــى المنتجات الأجنبية المستوردة حتى تتيح للمنتجات المحلية سوق أكبر للتوزيع الداخلـى .

— التوسع فى انشاء المناطق الصناعية : حيث تنشىء الحكومة منطقة أو عدة مناطق صناعية مجهـــزة بالمرافق و الخدمات اللازمة لاقامة المصانع أو الورش الصناعية بها و تمنح قطعة الأرض بثمن أو أجـــر

رمزى لايقارن بالتكلفة البديلة للأراضى أو الانشاءات خارج هذه المنطقة وبما يؤثر فى حجم الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع كمايقلل من تكلفة النقل اذا ما تواجدت الخدمات و مستلزمات ا لانتاج اللازمة للمشروع بالمنطقة .

— العون الفنى : و الذى يتمثل فى انشاء عدد من المراكز و الهيئات أو المؤسسات التى تولى اهتمامها للتنمية سواء من حيث نشر البيانات و المعلومات اللازمة لدراسة و تخطيط المشروعات أولاعدا د دراسات الجدوى الفنية و المالية و الاقتصادية أو للمساعدة فى اختيار الأسلوب الفنى الملائم ..

— انشاء المؤسسات المالية : و التى يمكن أن تتخذ أشكال متعددة منها انشاء صناديق أو بنوك للتنمية تمنح قروضا لآجال طويلة و بأسعار فائدة أقل من السعر السائد فى السوق .

و يكمل مجموعة السياسات و المؤشرات الاقتصادية هذه مجموعة أخرى يمكن أن تطبق على مشروعات تقع فى منطقة معينة أو ضمن نشاط اقتصادى معين أو ذات طابع خاص فى التمويل مثل :

— الاعفاءات الجمركية : حيث يتم اعفاء كل أو بعض المكونات الاستثمارية للمشروع و المستوردة من الخارج من كل أو بعض الرسوم الجمركية كما قد يتم ذلك أيضا بالنسبة للخامات و مستلزمات الانتاج المستوردة و يؤدى هذا الى تخفيض حجم الاستثمارات الكلية اللازمة للمشروع بمقدار هذا الاعفاء كما يمتد أثر ذلك الى التكاليف السنوية فى حالة اعفاء الخامات و المستلزمات و بما ينعكس على تحقيق معدلات عائد أعلى .

— الاعفاءات الضريبية : حيث يتم اعفاء نتائج أعمال المشروع من كل أو بعض الضرائب و لفترة يتم تحديدها فى قرار الاعفاء و يسمح ذلك بزيادة حجم و معدل الربح القابل للتوزيع .

— الاعانات المالية : و تمنح هذه الاعانات لتغطية الفرق بين الايرادات و التكاليف السنوية أو للعمل على تحقيق عائد مناسب كما تمنح للمشروعات التى تتجه منتجاتها الى الأسواق الخارجية و تواجه منافسة حادة من المشروعات المماثلة .

- تقديم قروض بفائدة مدعمة : و تهدف الدولة من خلال استخدام هذا الأسلوب الى توفير مصـــادر للتمويل بتكلفة أقل من التكلفة السائدة فى السوق .

- المشاركة فى رأس المال : و يتم هذا من خلال قيام الحكومة أو احدى مؤسساتها بالمشاركة فـــى رأس المال اللازم للمشروع و بما يسمح بتوفير مصادر للتمويل مع تقليل هامش المخاطرة .

- تقديم مزايا عينية : مثل تقديم الأراضى اللازمة لاقامة المشروع مجانا أو بأسعار رمزية فـــى مناطق معينة من الدولة و بالشكل الذى يؤدى الى تقليل حجم الاستثمارات اللازمة للمشروع اذا مـــا اتجه للتوطن بهذه المناطق .

٣ - اختيار المؤشر أو الأداه الملائمـــة

السياسات و المؤشرات و الأدوات الاقتصادية كما أوضحنا قد يكون لها صفة العمومية و تستفيد منهـــا كل المشروعات فى الاقتصاد القومى كما قد يكون لها صفة الخصوصية فتتجه الى التطبيق فى مناطق أو اقاليم معينة من الدولة لتشجيع الاستثمارات فى الاتجاه اليها . و قد يقتصر تطبيق بعضها على أنشطة معينة داخل الاقتصاد القومى . و ذلـك على النحو الذى أشرنا اليـــه .

و فى مجال اهتمامات هذا الفصل فانها تتجه الى التأثير فى نتائج دراسات الجدوى المالية لبعـــض المشروعات بهدف تحسينها و دفع المستثمر للاقبال عليها واتخاذ قرار الموافقة على انشائها . و فى هذا الصـــدد يكون فريق دراسات الجدوى قد توصل من خلال الدراسات السابقة :

- التعرف على نطاق الدعم الممكن توجيهه للمشروع - حجما أو معدل - وكذلك التعرف علـــى المتغيرات الرئيسية التى لو أمكن التأثير فيها فان نتائج دراسات الجدوى المالية سوف تتحسن و ذلـك على النحو السابق مناقشتـــه .

— التعرف على المؤشرات و الأدوات الاقتصادية المتاح استخدامها داخل الاقتصاد القومى و التأثير المالى المباشر و غير المباشر الذى يحدثه كل مؤشر أو اداة فى حالة تطبيقها .

اقتراح المؤشر أو الاداة المناسبة. فلو اتضح مثلا من دراسة المتغيرات الرئيسية للمشروع أن المشروع يواجه أعباء نتيجة عدم توافر مصادر التمويل المملوكة و ان هيكل التمويل يلقى أعباء كبيرة على نتائج الأعمال و يعرض المشروع لمخاطر ، نجد أن الاعفاءات الجمركية أو المشاركة فى رأس المال هو الاقتراح الممكن تبينه . و عندما نجد أن المشروع لا ينتج بكامل طاقته لاعتبارات تتعلق بمنافسة المنتجات الأجنبية له فى السوق تكون الحماية الجمركية هو الاقتراح الممكن تقديمه . و اذا ما كانت منتجات المشروع تتجه للتصدير و يتوقع أن تواجه منافسة حادة فى السوق العالمى فان اعانات التصدير قد تكون أنسب الادوات. وهكذا يكون دور فريق دراسات الجدوى التعرف على الحلقات الضعيفة فى المتغيرات الرئيسية و تحديد المؤشرات و الأدوات التى لو تم استخدامها فسوف تؤدى الى نتائج أفضل .

و لاشك أن وجود نظام متكامل للحوافز سوف يساعد فريق دراسات الجدوى فى التقدم باقتراحاته كما أن وجود كوادر على مستوى عال من الكفاءة والخبرة ضمن فريق دراسات الجدوى سوف تمكن الفريق من المفاضلة بين المؤشرات و الأدوات و اختيار الأداة أو المؤشر المناسب و الذى يمكن أن يحقق الكفاءة المطلوبة للمشروع .

موجـز و توصيـات

(١) يمثل المشروع نواه للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى القومى اذا ما أحسن تخطيطهـــا و اداراتها فانتها تحقق للمجتمع ما يصبو اليه من أهداف فى ضوء مايمكله من موارد . فتنفيذ التنمية الاقتصادية لأهدافها هى محصلة لنتائج تنفيذ المشروعات لخططها .. و لذا فان اهتماما كبيرا لابـد و أن يتجه الى الدراسات الخاصة بتخطيط المشروعات و مع نقص الكوادر الفنية اللازمة لاجراء هـــذه الدراسات فان انشاء كلية متخصصة فى مثل هذه الدراسات يعتبر مطلبا حان أوان تنفيذه .. ومـع نقص الكتب والمراجع الخاصة بدراسات الجدوى بالمكتبة العربية فان تشجيع حركة الترجمة و التأليـف فى هذا المجال يصبح أمرا ضروريـــا .

(٢) ان كثير من المستثمرين قد تكون لديه الرغبة و الامكانيات المالية لكنة يخشى أن تتعثر قدمـــا ه فى مجالات ليس لديه الخبرة أو الالمام بها و لهذا يفضل معظمهم الاتجاه الى التوظيف المالـــــى

(٥) تعبر دراسات الجدوى التفصيلية عن تصور تحليلى مبنى على تنبؤات و تقديرات للمتغيرات الخاصة بالمشروع توضح التوقعات لما سيكون عليه سير العمل بالمشروع • و تتكون من مراحل ثلاث هى دراسات الجدوى الفنية و دراسات الجدوى المالية و دراسات الجدوى الاقتصادية • و لكل مرحلة من هذه المراحل أهداف تسعى الى تحقيقها و معايير تطبق للتأكد من مدى تحقيق هذه الأهداف ومن نتائج هذه المراحل يتم الوصول الى قرار هل المشروع مجدى أم غير مجدى •

(٦) تتعدد الأساليب الفنية التى يمكن أن يتم استخدامها لانتاج منتج معين أو تقديم خدمة معينة• و كما تختلف الامكانيات المالية للمستثمرين تختلف أيضا ظروف و امكانيات التشغيل من مجتمع لآخر ، كما تختلف الموارد الاقتصادية من حيث الكم و الكيف • ومن هنا فان اختيار الأساليب الفنية الملائمة لتنفيذ المشروع هى عملية مفاضلة تأخذ فى اعتبارها العوامل السابقة و تعتمد على تطبيق معايير معينة بعض هذه المعايير تتعلق بالشركات المنتجة للتكنيك و بعضها يتعلق بالجوانب الفنية للتشغيل و البعض الآخر يرتبط بالنواحى المالية و تتم هذه المفاضلة و الاختيار فى مرحلة دراسات الجدوى الفنية•

(٧) يهدف المستثمر الى تحقيق الربح و تتعدد الوسائل التى يمكن أن يلجأ اليها مابين استثمار مباشر و استثمار غير مباشر و توظيف مالى و يعتبر الاستثمار مجدى من وجهة نظره عندما يؤكد المشروع قدرته على رد الاستثمارات التى سيتحملها المستثمر و تحقيق معدل عائد مناسب له • و يتم هذا التأكد من خلال القيام بدراسات الجدوى المالية ، و برغم القول بأن مشروعات (قطاع الأعمال) تسعى الى تقديم خدمة بأكثر من سعيها الى تحقيق أرباح الا قيامها على أسس اقتصادية يدفع بدراسات الجدوى المالية لأن تنال نفس الاهتمام •• فاتجاه الأموال الى مشروع ما معناه استخدام هذه الأموال فى مكونات استثمارية يصعب تسييلها بسهولة و فشل المشروع يعنى استمرارية تحمل الخسائر لفترات طويلة •

(٨) ان المشروعات و ان كان يتم تبينها بمعرفة المستثمرين •• قطاع خاص — قطاع أعمال — حكومة — الا انها فى نفس الوقت تمثل توليفة متناسقة من الموارد الاقتصادية يتم القيام به لتحقيق منافع للمجتمع تتمثل فيما تنتجه من سلع و خدمات •• و لان الموارد الاقتصادية محدودة

بطبيعتها بينما الحاجات البشرية متزايدة ، تأكدت الحاجة الى دراسات الجدوى الاقتصادية لقياس كفاءة المشروع من حيث الموارد التى يخصصها المجتمع له و المنافع التى يحصل عليها منه و تقاس هذه المنافع بمدى مساهمته فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

(٩) بعد الانتهاء من دراسات الجدوى بمراحلها الثلاث قد يواجه فريق دراسات الجدوى بأن المشروع غير مجدى ماليا بمعنى أنه لايحقق أهداف المستثمر و أن المستثمر لن يقبل على اتخاذ قرار انشاؤه و ذلك فى ضوء النتائج و المؤشرات التى اظهرتها دراسات الجدوى المالية و لكن نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية لن تؤكد على امكانية اعطائه أولوية فى ضوء مساهمته فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .. و استبعاد مثل هذه المشروعات قد يؤدى الى غياب سلع وخدمات يكون المجتمع فى حاجة ماسة اليها . و يستدعى هذا ضرورة وجود نظام متكامل من السياسات و المؤشرات الاقتصادية يتم استخدامها لايجاد ميزة نسبية للمشروع لم تكن موجودة من قبل و بالشكل الذى يؤثر فى نتائج دراسات الجدوى المالية بما يتفق مع أهداف المستثمرين .

مراجع باللغـــة العربيـــة

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، دليل لاعداد دراسات الجدوى الصناعية ، فينـــا ١٩٨٦ .
- برايس جنتنجر ، التقييم الاقتصادى للمشروعات الزراعية ، ترجمة معهد التخطيط القومـــى. أغسطس ١٩٨١ .
- مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، دليل التقييم و المفاضلة بين المشروعات الصناعيـــة القاهرة ، ١٩٧٩ .
- سميح مسعود ، أسس تقييم المشروعات النفطية فى الوطن العربى ، منظمة الأقطـــار المصدرة للبترول ، الكويت ، مايو ١٩٧٩ .
- يسرى خضر ، تقييم المشروعات من وجهة نظر مصرفية ، اتحادالمصارف العربى ، القاهـرة أكتوبر ١٩٧٦ .
- صالح مغيب ، تقييم المشروعـات ، أهميته و نطاقه ، مذكرة خارجية رقم(١١٤٢) معهد التخطيط القومى — القاهرة .

التكاليف الاستثمارية و الجارية للبدائل ، مذكرة خارجية رقم (١١٤٣) ، معهد التخطيـط القومى — القاهرة .

الابراد الكلى و صافى التدفق النقدى ، مذكرة خارجية رقم (١١٤٤) ، معهد التخطيط القومى القاهـــرة .

التقييم الاقتصادى ، مذكرة خارجية رقم (١١٤٥) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة .

المفاضلة و الاختيار ، مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومـــى القاهرة .

- حنفى زكى عيد ، المنهج العلمى فى تقويم المشروعات الاستثمارية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- فتحى محمد على و داود سليمان المدنى ، رياضة التمويل و الاستثمار ، مكتبة جامعـــة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٥ .

SELECTED BIBLIOGRAPHY

- UNIDO, Manual for evaluation of industrial projects, sales No. E 80.11. B.2.

- UNIDO, Practial appraisal of industrial projects sales No. E 79, 11. B. 2.

- MI.M.D. Little and J.A. Merrless, project appraisal and planning for developing countries. HEINEMANN educational books, London, 1977.

- UNIDO, Manual for evaluation of industrial projects in Arab countries, 1979.

- LYN , Square and Herman B. vander Tak, Economic Analysis of projects, World Bank Research Publication, 1975.

- A.J. Merret and Alen sykes, The finance and analysis of capital projects, long man Group Limited, London 1973.

- SEN, A.K., Accounting prices and control areas, an approach to project evaluation, Economic Journal, March 1972.

- United Nations, Guidelimes for project evaluation, sales no, E. 72. 11. B. 11.

- United Nations, The stages of prepation and implementation of industrial projects.
  Industrialization and productivity bulletin no. 19 sales no. E. 72. 11. B.B.

- DASGUPTA, P. and Estig Litz, Benefit cost analysis and trade, cowles foundation discussion paper, Yale University, October, 1971, (mimea).

- E.K. uip ER, water resources project economics, Butter worths, London 1971.

- LARRY E. Westphal, planning investments with economies scale, north Holand publishing company Amesterdam, 1971.

- Moghieb Saleh. Investment critiria, internal rate of return
  Moghieb Saleh, ,, ,, present value
  Moghieb Saleh, ,, ,, preparation for evaluation (PH.D. thesis, High economic school, Prague 1971).

- United Nations, Evaluation of industrial and infrastructure mehtodology and practical experiece.
  Industrialization and productivity Bulletin sales no. 71.11.B.19.

- Inited Nations Planning the implementation of industrial projects, planning bulletin 17 sales no. E. 71. 11. B.B.

- ARRIW. K.J. and MKURZ, public investment, the rate of return and optimal fiscal policy, the Johns Hophins oress, Baltimare 1970.

- Dr. Z. Srien, Industrial project analysis, Planning institute and social development, Damascus, 1970.